الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليـم العالي و البحث العلمي

جامعة: د. مولاي الطاهر سعيـدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلـوم التجاريـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم الاقتصادية وتسيير و علوم تجارية

الشعبـة:علوم تجـارية

التخصص : مالية و تجارة دولية

بعنــوان

ريادة الأعمال– المقاولاتية – و التنويع الاقتصادي

- حالة الجزائر –

من إعداد الطلبة :

- حليمي هشام.
- مسكين بلال.

إشراف الأستاذ :

د. بن سكران البودالي

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/23

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/	**معاريف مُحَّد**	**رئيس**
الدكتور/	**بن سكران بودالي**	**مشرفا**
الدكتور/	**بومدين مُحَّد أمين**	**مناقش**

السنة الجامعية : 1439–1440هـ/2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

''اللهم انفعنا بما علمتنا''

و علمنا ما ينفعنا و زدنا علما''

''اللهم إذا أعطيتنا نجَاحا فلا أخذ واضعنا''

وإذا أعَطيتنآ واضعا فلا أخذ إعتزازنآ بِكرامتنآ''

''اللهم قبل دعاءنا''

الإهـــداء

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة؛

إلى من حملتني وهنا على وهنا، إلى من غمرتني بحبها و حنانها؛

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أغلى ما في هذا الوجود أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة

إلى من تعب من أجلي

إلى رمز التضحية و مثال للصمود؛

إلى أبي العزيز .

إلى من حملنا في رحم واحد و قاسموني أحلى الذكريات:

اخوتي وأخواتي

إلى زملائي الذين شاركوني أعباء العمل

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

هشام

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعيا للمولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى إخـوتي وأخواتي كل باسمه.

إلـى رفيقي الذي تقاسمت معه مشقة هـذا العمل هشام.

إلى كل من علمني حرفا و جلست متعلما بين يديه وكل من أعانني على

إنجـاز هـذا العمل.

إلى كل من سعتهم ذاكـرتي ولم تسعهم مذكرتي.

بلال

الشكر و العرفان

الشكر

اللهم لك الحمد حتى ترضى ، أحمد الله حمد ا كثير اً على نعمه أحمده تبارك وتعالى على أن أمدنا القوة والصحة والعافية لإتمام هذا العمل راجيا من الله أن تتحقق به بعض الفائدة العلمية ، فالشكر أولاً لله الذي زرع فيا القوة و الإصرار، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وبعد.....

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام للدكتور بن سكران بودالي نشكره جزيل الشكر على قبوله لإشراف وكذلك نصائحه وعلى الوقت الذي منحنا إياه من أجل إتمام هذا العمل وتوجيه طيلة فترة إنجازنا البحث، كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة التخصص .

وشكرنا موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع

أو سؤال عن مصير هذا البحث .

الفهرس

المحتويات	
البسملة	I
الاهداء	II
التشكرات	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
مقدمة عامة	أ/ج
الفصل الفصل الأول : الإيطار النظري للمقاولاتية	
المبحث الأول : الريادة	7
المطلب الاول: مفهوم الريادة وأهميته	8
المطلب الثاني: خصائص الريادة و خصائص رواد الأعمال	9
المطلب الثالث: الرائد الأداري وخصائصه و الأنشطة الأساسية للريادة الإدارية	13
المطلب الرابع : التكامل الريادي في منظمة الأعمال و إيجابيات كونك ريادي	17
المبحث الثاني: **عموميات حول المقاولاتية**	23
المطلب الأول: **نشأة المقاولاتية**	24
المطلب الثاني: **مفهوم المقاولاتية**	30
المطلب الثالث: **النماذج المفسرة لظاهرة المقاولاتية و أهمية المقاولاتية**	31
المبحث الثالث: ماهية المقاول	39
المطلب الاول: مفهوم المقاول	40
المطلب الثاني: التأهيل الاصطلاحي للمقاول والمدير والقائد	43
المطلب الثالث: البيئة الاقتصادية و المالية للمقاولاتية	48
خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري	
تمهيد الفصل	58
المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و الإمكانيات النفطية للجزائر وواقع القطاع النفطي	59
المطلب الأول: تقديم عام للاقتصاد الجزائري و التسير الموجه و آليات السوق	60
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر وواقع القطاع (قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري)	62

المطلب الثالث : القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري	66
المبحث الثاني: الطاقات المتجددة والقطاعات الناشئة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري	69
المطلب الأول: الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات	70
المطلب الثاني: القطاع السياحي خيار استراتيجي	80
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطاقات المتجددة في الجزائر	86
المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر	93
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	94
المطلب الثاني: الصناعة في الجزائر	97
المطلب الثالث: **الدور الاقتصادي للمقاولاتية**	106
خلاصة الفصل	111
الفصل الثالث: دراسة ميدنية	
تمهيد الفصل	112
خلاصة الفصل	129
الخاتمة	130
قائمة المصادر و المراجع	131
قائمة الملاحق	137

قـائمة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول(1-1)	أهم الاختلافات بين المقاول، القائد و المدير	47
الجدول(2-1)	طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر	59
الجدول(3-1)	توزيع أفراد العينة وفق عنصر الجنس	113
الجدول(3-2)	توزيع العينة وفق عنصر الشهادة(المؤهل)	114
الجدول(3-3)	مواصفات العينة حسب المؤهل العلمي	115
الجدول(3-5)	المتوسطات المرجحة	118
الجدول(3-6)	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الاول	119
الجدول(3-7)	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني	120
الجدول(3-8)	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث	122
الجدول(3-9)	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الرابع	123
الجدول(3-10)	دراسة الارتباط ما بين المحاور	124
الجدول(3-11)	نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة الحقيقي(sig)	125
الجدول(3-12)	متوسطات عبارات محور البيئة المالية والاقتصادية	126
الجدول(3-13)	اختبار t-test محور الثالث	126
الجدول(3-14)	متوسطات عبارات محور الدعم والمرافقة المقولاتية	128

الجدول(3-15)	ختبار t-test محور الرابع	128

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل(2-1)	توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا	106
الشكل(3-1)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	114
الشكل(3-2)	مواصفات العينة حسب المؤهل العلمي	115
الشكل(3-3)	مواصفات العينة حسب مصلحة العمل	116
الشكل(3-4)	مواصفات العينة حسب سنوات الخبرة والنشاط	117

المقدمـــة

المقدمة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة وتحولات اقتصادية و مالية عميقة ، حيث ظاهرة التنويع الاقتصادي على مستوى الوطني و الدولي أثارت اهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا من فترة قريبة من الزمن و ذالك بسبب تفوق نموذج المؤسسة الكبيرة ، و الازدهار منقطع النظير الذي عرفه هذا الشكل من المؤسسات ، باعتبارها مؤسسات استثمارية و تعمل على دمج أنواع الموارد المتاحة، في إطار تحقيق مجموع الأهداف المسطرة من خلال مختلف العمليات الإنتاجية و الخدماتية و التجارية ، المستهدفة رفع الحصة السوقية و قيمة المساهمات ، باستغلال الفرص المتاحة و الابتكار و الإبداع

إن للمقاولتية أهمية كبيرة حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع مستويات الإنتاج ، و خلق الثروة و القيمة المضافة زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها ، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة توازن الأسواق ، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق ، كما تمثل أيضا وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم في ظل الخبرات الكبيرة التي يمتلكوها

و من هذا المنطلق شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات و التحولات التي أتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين و كذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه و مرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانيات قدرته على الابتكار و الإبداع و التجديد و

تطوير منتجات جديدة ، إذا كان إلزاما على الدولة خا ة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية و تدليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

الإشكالية العامة:

ما مدى مساهمة المقاولاتية و ريادة الأعمال لتحقيق التنويع الاقتصادي ؟ دراسة حالة الجزائر

الأسئلة الفرعية:

و للاجابة على هذه الإشكالية ودراستها بطريقة معمقة قمنا بطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ماهية المقاولاتية؟
- هل يمكن اعتبار المقاولاتية من بين العوامل الكفيلة في التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل ؟
- اثر المقاولاتية و دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي حالة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة و إختبار حة مجموعة من الفرضيات و هي:

الفرضية الرئيسة:

- المقاولاتية تصلح للتنويع
- التنويع لا يقتصر على المقاولاتية و حدها
- الاقتصاد الجزائري مؤهل للتنويع الاقتصادي

أهداف الدراسة:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الاسهامات المعرفية المقدمة من رف العديد من الباحثين.
- تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر من خلال عرض إ لاحات وإجراءات الدعم التي بقتها الدولة.
- السعي للإجابة على الأسئلة المطروحة و اختبار مدى حة الفرضيات.

أهمية الدراسة:

- إن موضوع المقاولاتية من الموضوعات الهامة في الوقت الحاضر.
- أهمية المقاولاتية في التنويع في الاقتصاد الجزائري

أسباب اختيار الموضوع:

- نظرا لأهمية الموضوع وخا ة في ظل التحولات الاقتصادية المعا رة لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الو ني وتحريك عجلة النمو.
- تعتبر موضوع المقاولاتية من اكثر المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا في الآونة الاخيرة.
- بيعة التخصص الذي ندرس فيه حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصصنا.

- **منهج الدراسة:**

على ضوء الإشكالية المطروحة فإن المنهجية المتبعة في إنجاز هذا البحث إعتمدت على المنهج الو في التحليلي الذي يتناسب مع بيعة الموضوع ، خلال إستعراض الجوانب النظرية و محاولة تحليلها لإسقا ها على الواقع و كذالك على المنهج القياسي (الإحصائي) في تحديد النموذج و معالمه من خلال إجراء مسح عن ريق العينة و تحليلها إحصائيا بإستعمال برنامج SPSS

هيكل الدراسة :

من أجل تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول منها فصلين نظرية و الفصل الأخير مخصص لدراسة الحالة

تخصص الفصل الأول الايطار النظري للمقاولاتية من خلال ثلاث مباحث ، يتعرض المبحث الأول إلى الريادة أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى عموميات حول المقاولاتية و المبحث الثالث سنخصصه إلى ماهية المقاول.

في الفصل الثاني سنركز على الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاثة مباحث و المبحث الأول سيكون □بيعة الاقتصاد الجزائري و الإمكانيات النفطية للجزائر وواقع القطاع النفطي ، و المبحث الثاني الطاقات المتجددة والقطاعات الناشئة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري أما المبحث الثالث خصص لواقع القطاع الفلاحي وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر

أما في الفصل الأخير سنتطرق لدراسة الحالة على عينة من مختلف □بقة المجتمع و معالجة البيانات عن □ريق البرنامج SPSS نستعرض فيه الدراسة الإحصائية للاستبيان من خلال التحليل الإحصائي للاستبيان، من ثم ، الإحصائي التحليل الاستدلالي للاستبيان

عوبات الدراسة:

لقد واجهتنا □عوبات ومشاكل عديدة في إعداد هذا البحث نورد أهمها:

- □عوبة جمع المراجع ذات □لة بالموضوع ، نظرا لحداثة الموضوع مع قلتها بالغة العربية.
- □عوبة الحصول على دراسات سابقة حول الموضوع
- الصعوبات التي وجهناها خلال توزيع استمارة الاستبيان

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

–البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بريادة الأعمال و المقاولاتية و الاقتصاد الجزائري .

–البعد المكاني : دراسة حول التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، باستهداف التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل

– **الحدود الزمانية** : تمتد فترة الدراسة في السداسي الثاني للسنة الجامعية الثانية .

الدراسات السابقة حول الموضوع :

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت المقولاتية و التنويع الاقتصادي الجزائري نذكر بعض منها فيما يلي :

–دراسة سليمان نا ر "**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات** " مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة جامعة المسيلة 2014

هدفت الدراسة إلى بيان اثر المقاولاتية على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قد بينت هذه الدراسة و جود علاقة ذو دلالة إحصائية للمقاولاتية على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا ضمن موضوع دراستنا

– دراسة منيرة سلامي " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر** "

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة قا دي مرباح– ورقلة– الجزائر

تطرقت الباحثة خلال الدراسة إلى دور المقاولاتية كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر و كان هذا ضمن دراستنا

الفصل الأول

الإيطار النظري للمقاولاتية

مقدمة الفصل :

منذ عودته الى واجهة الحياة الاقتصادية و عدد الدراسات و الأعمال الأكاديمية التي تتناول موضوع المقاولتية في تزايد مستمر هذا المجال التي اتسع بشكل كبيير و مهم انطلاقا من سنوات الثمانينات تحول إلى موضوع محوري للنقاش في عدد كبير من بلدان العالم التي أصبحت ترى في عملية إنشاء المؤسسات محركا للتطور الاقتصادي .

و بذالك تم نفض الغبار عن مختلف الأعمال التي تناولت المقاولتية خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مر بها الاقتصاد العالمي، هذه الأعمال استحوذت المقاربات الاقتصادية على معضمها تناولت المقاولتية من جوانب عديدة و متنوعة ، في محاولة منها لدراستها و الاحاطة بكل جوانبها كخطوة أولى و ضرورية لابد منها من أجل العمل على نشرها وترسيخ مبادئها في مختلف الأنظمة الاقتصادية ، لتتحول المقاولتية بذالك إلى ظاهرة متعددة الأبعاد تم التركيز حسب كل مقاربة على جانب معين منها و بشكل منفصل عن المقاربات الأخرى مما ساهم في تشكيل صورة غير مكتملة لا تسمح بتوضيح ماهيتها .

المبحث الأول : الريادة

تمهيد:

قبل تحديد مفهوم الريادة Entrepreneurship وأهميتها في بناء اقتصاديات المجتمعات –"نرى من الضروري جدا تتناقض مع مفهوم الريادة بل مدمرة للريادة في مجال الأعمال، وسوف نوضح الغرض من تبني الريادة والاستثمار وذلك لما لهذه الناحية من أهمية على صعيد إدارة المشروعات الصغيرة وتطوير أسسها ومفاهيمها الإداريةو توفير متطلبات ومقومات نجاحها.

المطلب الاول: مفهوم الريادة وأهميته

لقد كانت الريادة تعني دائما الاستحداث وهذا المصطلح انتشر واستخدم على نطاق واسع لقد كانت الريادة تعني دائما في عالم الأعمال اليابانية وذلك في العقود الستة الأولى من القرن السابق، وفي الآونة الأخيرة أصبحت الريادة في مجال الأعمال تعني السبق في ميدان ما(مثل السبق الروسي في مجال الفضاء)كما وتعني أيضا من يدير شيئا جديدا في ميدانه او يبتكر شيئا جديدا كليا يلاقي طلبا ورواجا .

أما الريادة في حقل إدارة الأعمال فيه اللقب الذي يمنح لمن ينشئ مشروعا جديدا او يقدم فعالية مضافة إلى الاقتصاد، وبالمنظار الأوسع فإن الريادة الإدارية تشمل أيضا من يدير الموارد المختلفة لتقديم شيء جديد او ابتكار مشروع جديد[1].

والريادة بهذا المعنى ليست حكرا على منشئ المشاريع، بل من يمارسها كذلك المدراء العاملون في المشاريع والمنظمات الكبيرة، حيث يتمثل نشاط هؤلاء المدراء الرواد بتقديم سلع جديدة او بناء خط إنتاجي جديد او القيام بإنشاء شركات جديدة، ولضمان بقاء واستمرارية الأنشطة الجديدة فإنه يتوجب على المدراء الرواد إدارة مواردهم المحدودة بطرق تختلف عن الأسلوب التقليدي المعتمد من قبل الآخرين، وخلال الأجزاء التالية من هذا الفصل سنناقشً مما يطلق عليه بالأنماط والخصائ للإدارة الريادية المتميزة والاعتيادية .بعضا فمصطلح الرائد الإداري(Entrepreneur) يطلق على مالكي مشاريع الأعمال الصغيرة وتأتي ملكية هذه المشاريع إما بالشراء أو الإرث آو الامتياز آو أية وسيلة أخرى. [2]

[1] بلال خلف السكارنة، الريادة و إدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، الأردن، 2008 ، ص121

[2] زكريا مطلك الدوري ، الإدارة الإستراتيجية ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص28

وقد تميز عقد الثمانينات في بعض الدول الغربية ببزوغ دور الريادة الإدارية، ذلك ان عدد المشاريع الجديدة التي ظهرت للوجود خلال سنوات هذا العقد تزايد بشكل ملحوظ ومتميز عن اقتصاديات أخرى. والسبب وراء هذا التسارع في الانتشار هو التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي الياباني الذي أبهر هذه الدول وأدهشها. ويشير أحد المهتمين في الإدارة إلى ان اليابانيين اثبتوا وجودهم في أسواق الدول المتقدمة، وتمكنوا بنجاح من اجتياحها بصناعاتهم (السيارات، الفولاذ، أجهزة اتصال، الساعات، الالكترونيات) مما أثار قلق أرباب المشاريع في تلك الدول، ولم يقتصر هذا القلق على مدراء منظمات الأعمال فحسب، بل شمل أيضا أصحاب الشهادات العليا وكليات إدارة الأعمال، في ضوء ذلك صدرت عدة كتب وبحوث ومقالات منذ عام 1980 ألقت الضوء على أسباب نجاح وفاعلية الإدارة اليابانية

ولكي تتمكن المجتمعات الساعية الى التطوير والتقدم من إعادة التوازن لأدوار إدارة الأعمال في المنظمات المختلفة، لا بد لها من ان تختار الطرائق المناسبة لترتقي بإدارتها إلى مستوى الإدارة اليابانية، مثل هذا الاختيار لا بد وان يستند إلى ثلاثة مداخل فكرية وهي[1]:

الأول : يعكس طريقة التفكير في طبيعة الوضع الحالي للإدارة وتعليم الإدارة

أما الثاني: فهو التفكير في أسلوب التفكير ذاته، أي الاهتمام بأساليب التفكير، وفي طرائق استخدام الناس لعقولهم، وفي الطرائق التي يواجهون من خلالها مشكلات الأعمال

في حين يتعرض المدخل الثالث: إلى تاريخ فكرة إدارة الأعمال عموما.

[2] سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)، دار وائل للنشر، ط1 ،2005،ص62

المطلب الثاني : خصائ الريادة و خصائ رواد الأعمال

خصائص الريادة

إن مقومات نجاح الفرد وبلوغه حالة الريادة يمكن أن تنبثق من فحوى المصطلحات بداعية لامتلاكها القدرة الآتية: (الإبداع، المخاطرة، النمو)، وان الريادة الناجحة لها قيم مستقلة وعلى انتقاء الفرصة المتاحة في السوق والتي يم يدركها الآخرون، كما أن الريادة الناجحة لها القدرة على العبور إلى الشواطئ الثانية دون تردد، ولها نظرة واسعة وعميقة تمكن من الكشف عن بعض المنطلقات التي لا يراها الفرد الاعتيادي. ولا بد لها من القول بأن المشاريع الحديثة ليست كلها ناجحة، فقد واجه العديد منها الفشل، بسبب عدم المهارة والخبرة الإدارية، أو بسببً إخفاق افتقار مالكيها لأساليب العمل الجاد والريادي الضامن لإدامة بقاء هذه المشاريع، فمثلا المالك في إدامة الإشراف الفعال والرقابة على النشاط الجديد سوف يعيق نمو المبيعات وبالتالي نمو المشروع. ولا يكفي كذلك العمل الجاد والدؤوب لإدامة المشروع ما لم تقترن الإدامة بالعمل الذكي والفطن والفعال. فمن أسس الريادة الناجحة حسب استثمار الوقت وممارسة العمل القياديً إلى السليم دون التركيز على أعمال تصريف المنتوج فحسب، بل الريادي الناجح يميل دوما إناطة الأعمال الإجرائية التنفيذية للغير وينصرف هو إلى التفكير الإبداعي للتطوير والى ممارسة القيادة والتوجيه .كما أن الابتعاد عن التخطيط والتهيؤ للتوسع المحتمل يؤديان إلى فشل الرائد الإداري، ذلك أن التنبؤ بالمستقبل ورسم أبعاده أمران مهمان للإبقاء على الحالة الريادية واستثمارً فان الضعف في إدارة الموارد المالية تعني بإدارة المتوفر منً وليس آخرا معطياتها، وأخيرا الموارد المالية ومراعاة كثرة أو قلة المال المستثمر في موجودات المشروع مقايسة مع حجم العمليات الإنتاجية المتوقعة.انشاء المشاريع وخلاصة القول فإن الريادة تولد مع الفرد وتدفعه للإبداع في الأعمال و الصغيرة، وان العناصر التي تم ذكرها وأخرى ترسم ملامح الحكم على مدى نجاح أو فشل المشروع الجديد وعلى كون رواد الأعمال يرثون خصائ معينة تمكنهم من إقامة مشاريع أعمال وأدارتها، إلا أن حالات الفشل التي واجهت البعض منهم تعكس الحاجة الملحة إلى تعليمكانية في الحفاظ على مشاريعهم الرواد وتطوير قابليتهم وزيادة معارفهم ليصبحوا أكثر قدرةوامكانية في الحفاظ على مشاريعهم[1]

[1] محمد شريف صابه، ابحث اعلمي و اتطوير اتكنوجي في اجزائر، مجلة علوم الإقتصاد و اتسييرو اتجارة، اعدد19 - 2009-ص121

خصائص رواد الأعمال :

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً ملحوظاً بدراسة الريادة ورواد الأعمال وقد لوحظ أن القائمين على إدارة الأعمال الرائدة يشتركون في خصائ سلوكية وسمات متنوعة وهذه الخصائ هي التالية: [1]

1- الخصائص الشخصية :Personal Attributes

تنمو المفردات الشخصية عبر مسيرة حياة الفرد وتنصهر في سلوكياته حتى يصعب تغييرها، لكن يمكن تطويرها بقدر علاقتها بالريادة الإدارية، حيث يعتقد الكثير من المهتمين بالسلوك الريادي بأن هذه المفردات تنشأ نتيجة تطوير ذا صح مثل هذا الاعتقاد فإن بالإمكان تطوير السلوك السلوك الريادي، وأ أن أهم الريادي للفرد الذي من شأنه ان ينمي دوافعه وطرائق تفكيره، علما الخصائ الشخصية للرواد هي التالية:

الحاجة للإنجاز:(need for achievement)

وتشير هذه الخاصية إلى الرغبة في تقديم أفضل إنجاز أو الفوز في موقف تنافسي معين. الراغبون بتقديم أفضل إنجاز يتحملون مسئولية بلوغ الهدف بجدارة ويميلون إلى تحمل الصعاب نجازهم حيث يسعى أصحاب الريادة ويتوقعون ردود فعل سريعة تجاه نشاطهم وا الإدارية إلى قياس نجاحهم بقابليتهم على بلوغ الأهداف، وهم كذلك ميالين إلى التحديث وتحمل الأعباء.

الرغبة في الاستقلالية (desire for independenc)

أصحاب الأعمال الرائدة، ينشدون الاستقلالية دوما دون الاعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف لذلك فهم غير مندفعين للعمل في المنظمات الكبيرة او البيروقراطية، بسبب دوافعهم الداخلية وثقتهم العالية بقابلياتهم ويشاطرون طموحاتهم دون الاكتراث إلى ردود الفعل الاجتماعية.

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و الأعمال الصغيرة، دار الحامد لنشر و التوزيع، 2006 ، ص 123

الثقة بالنفس :(self confidence) [1]

لو تتبعنا سجل إنجازات أصحاب الأعمال الرائدة لوجدنا أن انطلاقهم لتنفيذ الأعمال الجديدة نابع من ثقتهم بأنفسهم أولا وذلك لأن الثقة تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية للفرد وذلك بما يجعله اكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديدة.

النظرة المستقبلية:(future oriented)

يطغى على أصحاب الأعمال الرائدة التطلع نحو المستقبل والتفكير بالمردود المالي، بمعنى آخر يمتلك مثل هؤلاء الأفراد تفاءل عال بالمكتسبات والتقدم، باعتبارهما أهم مؤشرين لإنجازاتهم، وتلازم نظرتهم التفاؤلية الحالة العقلانية والاعتيادية تجاه الأعمال التي يمارسونها.

التضحية والإيثار:(self sacrificing)

يؤمن أصحاب الأعمال الرائدة بأن النجاح ليس أمر يسيرا بل يتطلب المثابرة والتضحية والإيثار، فهم يتنازلون عن إشباع حاجات معينة في سبيل بلوغ النجاح والتقدم في الأعمال، وبالتالي لتحقيق النجاح المنشود وان كان على حساب فرص أخرى.

2-الخصائص السلوكية: (behavioral atrributes)

يبني الأفراد عموما أنماطا سلوكية معينة، كما يتبنون هوايات يرغبونها، ويغير الأفراد هواياتهم بسهولة نسبية مقايسة بتغير مفرداتهم الشخصية التي سبق الإشارة إليها في الفقرات السابقة، وعند مناقشة بعض السلوكيات ذات العلاقة بأصحاب الأعمال الرائدة لا بد لنا من التعامل معها بحذر خاص بسبب العلاقة الحساسة القائمة بين هذه السلوكيات والجهود الريادية، وأهم الخصائ السلوكية لرواد الأعمال هي ما يلي:

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، نفس المرجع السابق ص 124

المهارات التقنية:(technical skills)

أصحاب الأعمال الرائدة يتمتعونً يمتلك بائعو السيارات بقدرات تقنية عالية يسخرونها لصالح أعمالهم، فمثلا قدرات ومهارات تقنية ذات علاقة تساعدهم على ترويج مبيعاتهم. وكذلك المختصون بصناعة الساعات وصياغة الحلي وصناعة مواد التجميل، كل هؤلاء لهم مهارات تقنية أولية تساعدهم على إدارة أعمال صناعاتهم وبجدارة[1].

المهارات التفاعلية:(interpersonal skills)

من يريد الاستفادة من الفرص والمناسبات يجب أن يتحلى بمهارات إدارية متنوعة، وأصحاب الأعمال الرائدة يكونون في الغالب قادرين على إدارة موارد منظماتهم المالية والبشرية بكفاءة عالية، ويتمتعون بالرغبة في تخويل الآخرين الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط المناط بهم مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهود تفاعلية مختلفة (اتصال، نقل معلومات، استلام ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، إقناع..... الخ)

3المهارات الإدارية:(Skills Managerial)

وتتمثل هذه المهارات بما يلي : مهارات إنسانية (Skills Human) :تتمثل بالعلاقات الإنسانية التي يطورها المدير مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمنظمة بشكل عام، وهذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المشروع والاهتمام بمشكلاته خارج المشروع[2]

مهارات فكرية(Skills Conceptual) :تتمثل بالأسس والمبادئ العلمية في يجاد ميدان الإدارة واتخاذ القرارات والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وا العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها ...الخ .

مهارات فنية:(Skills Technical) تتمثل في خبرة ودراية المدراء بالمسائل الفنية المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء والتخزين والتمويل وتلك المسائل المتعلقة بالأنشطة الفنية لمشروعاتهم.

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، ريادة و الأعمال الصغيرة، دار الحامد لنشر و التوزيع، 2006 ، ص125
[2] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، نفس المرجع السابق ص 126

المطلب الثالث : الرائد الأداري وخصائصه و الأنشطة الأساسية للريادة الإدارية

هل ان العمل الريادي حكر على الأفراد منشئ الأعمال الجديدة أم أنه أمر مشاع لمن استطاع ان ينضح بأفكار إبداعية مدرة للدخل سواء كان صاحب عمل خاص او منتسب لواحدة من منظمات الأعمال؟ وببساطة نقول أن العمل الريادي يؤديه من يحمل جملة من الخصائ والصفات التي يجب أن يتصف بها الفرد الريادي سواء كان مالكا للمشروع أو منتسبا لمنظمة أعمال، او صناعي، او زراعي أو أنه ممتهن واحدة من المهن الممارسة من قبل أفراد المجتمع، وذلك ان الكثير من منظمات الأعمال أصبحت تؤمن بأن العمل الريادي يحقق لها النمو المردود والأكبر بل والتميز في ميدان الأعمال[1].

تنشأ منظمات الأعمال لغاية معينة لأصحابها ومنظميها وهي تحمل رسالةً محدودة ومدفوعة لتحقيقها بمساعدة مجموعة من الأفراد (العاملين فيها).تعكس أهدافا ومن بين الأهداف المنشودة كسب رضا وقناعة الزبائن تجاه مخرجات هذه المنظمات لأن هذا الهدف هو مصدر دخلها واستمرار نموها، لذلك تجد هذه المنظمات مدفوعة لبناء هياكلها التنظيمية لتحقيق هدفين أساسيين هما (الكفاءة والفاعلية). والمدراء القائمين على هذه المنظمات يؤدون أنشطتها بطريقة وأسلوب يضمن تحقيق أهدافها المنشودة وتنمية أهداف تنظيمية أخرى تضمن نمو واستمرارية هذه المنظمات[2].

خصائص الرائد الإداري:

هناك بعض المفردات الشخصية التي يجب أن يتحلى لها المدير ليكون قادرا على تحقيق الحالة الريادية وبنجاح في البيئة التنظيمية، واليكم توضيحا لهذه المفردات[3] :

[1] سعيد أوكيل، إقتصاد و تسيير الإبداع تنوجي ، ديوان مطبوعات جامعية، جزائر، 1999 ص33

[2] عميش ، سمير ، المشاريع الصناعية الصغيرة - مجلة العمل - العدد - 62 عمان- 1993ص77 .

[3] خميس ، موسى يوسف ، المشاريع الإنتاجية الصغيرة في الأردن، مجلة العمل - العدد - 46 - عمان – 1989 - ص2-3-.

الرؤية الواسعة(Vision) :أصحاب الأعمال الرائدة يمتلكون رؤية واسعة وبعيدة يحيطون من خلالها بمعظم العوامل التي تؤثر على عمل المشروعات، فهم يتنبئون بالمستقبل ويحلمون به ويعملون على جعله حقيقة واقعة من قبلهم أو من قبل الآخرين من خلال وضعهم للخطط المدروسة والحلول السليمة باستمرار.

المرونة في بناء فرق العمل (Teams Build to Flexibilit) : بتحدي المعتقدات والافتراضات المنظمية يسعى رائد الأعمال إلى إيجاد شيء حديث وجديد، ولبلوغ ذلك لا بد من تشجيع الآخرين على العمل الجماعي. ولكي يستطيع رائد الأعمال كسب قبول الآخرين للعمل سوية يجب أن يكون على قدر من الدبلوماسية والتكتيكية في التنقل بين الأقسام والوحدات والمستويات الإدارية بطريقة يحفظ من خلالها وحدة شبكة الأعمال المنظمية دون أحداث الاختلاف والتباين بين عناصرها.

المثابرة والمواظبة (Persistence) : ينظر الرائد الإداري إلى المساندة الجماعية والتشجيع من قبل العاملين معه في منظمة الأعمال سواء من كان منهم ضمن جماعة الإدارة العليا أو الوسطى وحتى الخط الأول والى جانب ذلك يتطلب من رائد الأعمال النشاط والمثابرة للتغلب على العقبات التي تواجهه خلال نشر أفكاره الريادية والعمل على جعلها حقيقة واقعة .

الأنشطة الأساسية للريادة الإدارية (Key EntrepreneurialActivities): لإدارة القمة في أية منظمة دور أساس في تنشيط المناخ الريادي في المنظمةً من خلال معالجتها للمعوقات والعقبات التي قد تقف في طريق التوجه الريادي عموما لبعض مدرائها، والمنظمات التي تنحو هذا المنحى تحمل الخصائ الآتية[1].

التزام إدارة القمة(Top Management Commitment) : لا يمكن توقع أي تغيير باتجاه قبول الأفكار الريادية ما لم تلتزم إدارة القمة للمنظمة بمساعدة وترويج هذه الأفكار لتبنيها من قبل الآخرين في ضوء ذلك.

[1] عميش ، سمير ، المشاريع الصناعية الصغيرة – مجلة العمل – العدد – 62 عمان 1993– ص7 .

مرونة الهيكل التنظيمي(Flexibility Structure) : يجب ان يكون الهيكلالتنظيمي للمنظمة المندفعة نحو قبول الأفكار الريادية وبسرعة نسبية، مرنا قادرا عل بالتكيف والتحرر، فمثل تحتاج عملية قبول وتشغيل الأفكار الريادية إلى صلاحيات واسعة يمتلكها المدراء القادرين على إحداث التغيير. كما أن إدارة المنظمة تحتاج إلى اللامركزية في إدارة عملياتها لدفع أصحاب المهارات والأفكار الإبداعية في الصفوف التالية للمساهمة في تطوير منظماتهم.

استقلالية الفريق المكلف بتنفيذ الفكرة الرائدة (team work independence): إذا ما أريد للفكرة الرائدة أن تنفذ فلا بد وأن يتمتع الفريق المكلف بأعمال التنفيذ بحرية الحركة واستقلالية العمل والتنفيذ، إذ أن الاعتمادية والتقيد واللجوء الى الغير للحصول على تصريح العمل كلها تعرقل عملية نشر وتنفيذ الفكرة الرائدة وتخنق الإبداع والمبادرة[1].

التحفيز للمخاطرة (risk taking): توفر المنظمات الراغبة بتنشيط الأفكار الرائدة حوافز لمن يجرؤ على المغامرة بأفكاره للتنفيذ، ويجب أن تغدق المنظمة بكرمها على أصحاب الأفكار الرائدة الناجحة حتى يندفعوا نحو تحقيق مسيرة حياتهم الإبداعية.

مقدمو الأفكار الرائدة أناس أذكياء ومقتدرين intellectual ability entrepreneurs have : التطوع لتقديم الأفكار الرائدة أمر لا يفي بمتطلبات الريادة الإدارية ان لم يكن أصحاب هذه الأفكار من الأذكياء والمقتدرين، وقد تطور ذكائهم وتعززت قدراتهم نتيجة لاستلامهم شكلامن أشكال التدريب والخبرة والمعرفة والدراية في مجال التنفيذ للأفكار الرائدة[2]

[1] المنصور ، كاسر نصر وآخرون – إدارة المشروعات الصغيرة – جامعة مؤتة – – عمان – 2000 – ص1 .

[2] عميش ، سمير ، المشاريع الصناعية الصغيرة – مجلة العمل – العدد – 62 عمان 1993– ص9

نظام رقابي ملائم control system : النظام الرقابي المتشدد يحبط التوجهات الرائدة ويعرقل الفعاليات ذات العلاقة، ويخمد الروح الريادية عند الفرد، لذلك يجب أن يعمل النظام الرقابي على توفير البيانات والمعلومات وتحليلها ليتمكن المدراء الرواد من التنبؤ والأخبار عما سيؤول إليه الحال إذا ما تم تنفيذ الفكرة الرائدة[1].

[1] المنصور ، كاسر نصر وآخرون – إدارة المشروعات الصغيرة – جامعة مؤتة – – عمان – 2000 – ص5 .

المطلب الرابع : التكامل الريادي في منظمة الأعمال و إيجابيات كونك ريادي

التكامل الريادي في منظمة الأعمال

أعطت لنا بعض الدراسات أمثلة على كيفية إحداث التكامل والاندماج الريادي في المنظمة، ورغم انه عمل معقد ويحتاج الكثير من التمعن، إلا أن هناك أربعة مداخل أساسية تسهم في إحداث هذا التكامل وهي:

المدخل الأول : ان تسهم إدارة القمة للمنظمة في ترويج الفعاليات الريادية فيها وتتعامل معها على انها واحدة من الفعاليات اليومية[1].

المدخل الثاني : يجب ان تولد الأفكار الرائدة إسهامات عملية لتطوير المخرج الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه.

المدخل الثالث: يجب ان يرتبط الأداء الريادي بنظام التكريم، ويعمل هذا النظام على تحفيز الرواد الإداريين بشكل متميز.

المدخل الرابع : وحتى تضمن إدارة القمة للمنظمة بلورة الفعاليات الريادية وجعلها حالة واقعية يجب ان تهتم باختيار القائد الإداري الملائم لهذه الفعاليات.

لتطلعه نحو تحقيق المردود المحتمل وليضمن النجاح والديمومة، وبالتالي فإن الريادي يندفع خلف أفكاره الريادية كي يتمتع بما يلي : [2]

-إبراز القدرة على رؤية الأهداف متحققة والأعمال ناجحة.

-إظهار القدرة الإبداعية لديه على التخطيط والتنظيم والقيادة.

[1] عميش ، سمير ، المشاريع الصناعية الصغيرة مرجع سبق ذكره 1993- ص17

[2] بلال خلف السكارنة، ريادة و إدارة منظمات الأعمال، دار مسيرة لنشر و توزيع و طباعة، ط1 ، الأردن، 2008 ، ص130

-توسع طاقة الحماس والعمل الدؤوب والجاد لديه بالشكل الذي يراه مناسبا.

-كيف تجعل مشروعك ناجحا هنالك مجموعة من العوامل التي لا بد من التفكير بها حتى تجعل مشروعك ناجحا .وذلك عن بداية تكوين هذا المشروع[1]

1. ان تكون الشركة قادرة على ابقاء هوامش الربح عالية . ان تحقيق الربحية المتدنية يعتبر من العوامل الخطيرة على ديمومة ونجاح أي مشروع وحيث ان الربحية التي لا تتجاوز 2 %ما الفائدة من وجود هذا المشروع الذي يكلف ملايين الدنانير ولكن مع صافي الربح لا يتجاوز هذه النسبة.

2. البيع بكميات مناسبة لتحقيق الدخل المطلوب

ان من الصعوبة النجاح في حالة البيع بكميات قليلة ولهذا فلا بد من البيع بكميات كبيرة من الإنتاج حتى تحقق عائد يتناسب مع حجم الإنفاق الموجود في المشروع، وعليه يتم اختيار الأسلوب المناسب لذلك.

3. المحافظة على الإنتاج . وهي الطريقة التي يجب على الريادي ان يحافظ بها على إنتاجه من عدم قدرة الآخرين من المنافسين على تقليده والمحافظة على حقوقه فيما يتعلق بمنتجاته وهذا يتم من خلال : حقوق النشر وبراءة الاختراع

4.الرغبة في انجاز الاعمال .

إن النجاح في أداء أي مشروع لا يمكن ان يتحقق إذا لم تكن هنالك الرغبة الأكيدة والقناعة المطلقة لمالك هذا المشروع بالفكرة التي انشأ من اجلها هذا المشروع، وان يتولد لديه الرغبة في إنجاز هذا المشروع ولا يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الربح المادي على حساب استمرارية مشروعه على المدى الطويل[2].

[1] المنصور ، كاسر نصر وآخرون – إدارة المشروعات الصغيرة– مرجع سابق ذكره ص25

[2] عميش ، سمير ، المشاريع الصناعية الصغيرة مرجع سبق ذكره 1993- ص40

2-5 عقلية الريادي The entrepreneurial Mindset

ما هي الوسيلة الاستراتيجيات التي يجب ان يتبعها الريادي إثناء التعامل مع المشاريع الصغيرة خصوصا في ظل الظروف المحيطة الغامضة مع بداية هذه الأعمال الجديدة وطرحه لمنتجات جديدة، حيث ان الريادي يكون لديه القدرة على تحليل الظروف والرؤية المستقبلية التي تساعده في معرف ما سيحدث في المستقبل، وعلى الرغم انه من الصعوبة ان يتم تقدير مثل الغموض الموجود في العالم نتيجة التطور السريع ، علما بأن الريادي يختلف عن الآخرين في قدرته على معرفة الأولويات والوضع التوازني الحالي لعمليات ذات الربحية من خلال تقييمه للفرص المستقبلية[1].

ولهذا فالريادي يستفيد من خلال (Value Present Net) في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد قيمة المخاطرة وكيفية تقليل التكاليف، ومن هنا يسعى الريادي في تقليل التحديات والمواجهات بالسوق والبحث عن(Niches Market السوق الجانبي) لتحقيق نوع من المنافسة الأقل مع الآخرين ويعمل على عدم طرح عدة منتجات في آن واحد وبالتالي يجد صعوبة في كيفية إدارة مثل هذا المشروع وان ينظم ما بين الوارد البشرية والموارد المادية وبدلا من أن يمضي ستنين في إنجاز هذا المشروع قد يتحقق له ذلك مع منتج واحد خلال (6) اشهر. وفي هذه الحالة لا يفقد السوق المزايا التي يمكن ان تتوفر له في ذلك[2].

وأن الريادي يحتاج إلى سوق مثالي حتى يستطيع تقييم أعماله وأدائه مقارنة مع غيره من سوق مثالي حتى يستطيع تقييم أعماله وأدائه مقارنة مع غيره من المشاريع الأخرى الناجحة. بالإضافة إلي خدمات مالية الكترونية ومن هنا فإن الريادي لا بد من تحسين موقعه التنافسي من خلال التطوير التكنولوجي لمنتجاته و إجراءات الإنتاج من أجل تعظيم الخصائ والمزايا الإنتاجية والخدمات لديه والذي يولد قناعة لدى الزبائن بوجود اختلاف لهذه

[1] زكريا مطلك دوري ، الإدارة الإستراتيجية ، مرجع سبق ذكره، 2005 ص 115
[2] نفس المرجع السابق ص 123

المنتجات عن غيرها من المنافسين. وكذلك الأخذ بالاعتبار تحليل سلسلة الاستهلاك (Analysis Chain Consumption)التي تتعلق بالتمايز الإيجابي لمنتجاته والكيفية التي يفكر بها الآخرين من المنافسين وتحقيق التفوق بالسوق.

3-4 مراحل إنجاز المشاريع لتكون ريادية:

-المرحلة الأولى : تحديد الهدف

أي الغاية التي تسعى إليها من أجل إنشاء هذا المشروع وهل تم اختيار فكرة المشروع المناسبة لك، ومدى الاستعداد والرغبة لأداء هذه الفكرة وكذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة هذا المشروع من خلال الخبرات الفنية، ومعلومات ومعرفة سابقة، تدريب سابق، مهارات إدارية وسلوكية في التعامل مع الآخرين[1].

-المرحلة الثانية : دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع

وهذا يتم من خلال دراسة حاجات السوق والمشروعات المشابهة، ومراحل عمليات أنشطة المشروع، وهل يحقق المشروع فائدة لك وللمجتمع، هل فكرة المشروع واعدة بالنجاح.

-المرحلة الثالثة : هل يتوفر التمويل المالي

وهذا يتم من خلال معرفة ما لديك من قدرات مالية للقيام بالمشروع او الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع.

-المرحلة الرابعة : إعداد دراسة الجدوى التفصيلية : (وهذا يتضمن)

أ – دراسة بيئية : هل المشروع يتوافق مع البيئة

[1] المنصور ، كاسر نصر وآخرون مرجع سبق ذكره عمان2000 – ص 15

ب – دراسة تسويقية : هل المشروع يسد حجم معين من الطلب على المنتج.

ت – دراسة فنية : هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق وما هي الخامات وأية أساليب تكنولوجية وفنية تستخدم.

د – دراسة مالية : هل ميزانية المشروع المالية قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج.

هـ– دراسة اقتصادية : هل سيحقق المشروع هامش الربح المعقول بالإضافة للتكاليف.

–المرحلة الخامسة : إعداد برنامج زمني للمشروع

ويتم ذلك من خلال ما يلي[1]:

أ – وضع خطوات وأولويات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع.

ب – إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة.

.

–المرحلة السادسة : التنفيذ والتجهيز

–المرحلة السابعة وهي التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب ، وهذا يتم كما يلي:[2]

أ – شراء وتركيب الآلات والمعدات

[1] المنصور ، كاسر نصر وآخرون مرجع سبق ذكره عمان2000 – ص 20

[2] المنصور ، كاسر نصر وآخرون مرجع سبق ذكره عمان2000 – ص 25

ب – اختبارات التشغيل والإنتاج

ج – التسويق والبيع

6-المرحلة السابعة : المتابعة والتقييم

أن هذه المرحلة تتعلق بمتابعة كم تم إنجازه من الأعمال ومعرفة ما تم التوصل إليه وفق ما خطط له ، وتكون على النحو التالي:

أ- من حيث الأعمال

ب- من حيث الزمن

ج- من حيث الإنفاق

د -من حيث نسبة التنفيذ وهل توجد مشكلة

هـ- من حيث التصحيح للتأكد من تحقق هدف المشروع

المبحث الثاني :عموميات حول المقاولاتية

تمهيد

المقاولاتية هي مجال برز وتطور من خلال مختلف المجلات العلمية، حيث حللها الاقتصاديون، علماء الاجتماع، المؤرخون وعلماء النفس والمتخصصون في علوم السلوك أو علوم التسيير من أجل إمكانية تفسير ظاهرة

المقاولاتية، هناك عدة مقاربات ساهمت في ذلك خاصة المقاربة الوظيفية للاقتصاديين (ماذا) المقاربة المرتكزة على الفرد من علماء السلوك (ماذا ومن)

والمقاربة المرحلية لعلماء التسيير (كيف؟)

المطلب الأول : نشأة المقاولاتية

يعتبر الكاتبان(Richard Cantillon, 1680- 1734)و(SAY 1767- 1832 Jean- Baptiste) الرائدان في ربط المقاولاتية بمجال الاقتصاد، فقد اعتبر هاذان الكاتبان أن المقاولاتية نشاط لتحويل منتجات أو خدمات بغرض إعادة بيعها، وتحمل المخاطرة الناتجة عن هذا التحويل، فهما يعت بران أن المقاول هو الفاعل الرئيسي والذي يتحمل المخاطرة عن هذا التحويل.

أشار(Filion 1997) إلى أن Cantillon et Say هما أول من اهتم " بالمؤسسات بقدر اهتمامهما بالاقتصاد، من حيث إنشائها، تنميتها، وتسييرها"، فهما أول من حاول العمل على تقييم ديناميكي للاقتصاد يرتبط أساسا بالدور الذي يؤديه المقاول.

يعتبر(Richard Cantillon 1680 -1734) كأول باحث استعمل مفهوم المقاول بالتحليل وبمحتوى اقتصادي دقيق. مفهوم المؤسسة، المقاول، مفاهيم المال، تحليل الملكية والحصول على الثروة التي تميز دولة ما، التي جاء بها Cantillon هي أول عمل نظري سلط الضوء على دراسة المقاولاتية بشكل منتظم في النظرية الاقتصادية، والذي يرى بأن المقاولاتية هي تحمل المخاطرة، عرّف Cantillon المقاول حسب وظيفته على أنه الشخ الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الإنتاج[1] ، حيث يشتري (أو يستأجر) بسعر معروف من أجل أن يبيع

(1) جوزيف شومبيتر: عالم إقتصاد وسياسة نمساوي، يعد من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين، له مساهمات عديدة في مجال الاقتصاد الرأسمالي، والاشتراكي، والديموقراطية، وهو يعتبر أول عالم قام بتطوير نظرية المقاولاتية

(و/أو ينتج) بسعر غير معروف في المستقبل، وهذا يعني أنه قد ترتفع الأسعار أو تنخفض مستقبلا وهذا يحمل في طياته المخاطرة والمغامرة والتعامل مع ظروف وحالات غير واضحة، حيث جعل Catillon من عدم التأكد عامل أساسي لتحديد تعريف المقاول، بالنسبة له لا يهم وظيفة المقاول :زراعة، نقل، تجارة...إلخ، لكن ما يميز نشاط المقاول هو عدم التأكد الناتج عن المؤسسة، ولم يقتصر Cantillon على الوصف الاقتصادي الكلي للعلاقات بين الإنتاج، العائد ، الاستهلاك، التشغيل، والسكان فبالنسبة له فالمزارع، التاجر، الحرفي، الصناعي، كلهم يتحملون المخاطر.

بعدها جاء كتّاب آخرون منهم Jean Baptiste Say وأبرزوا ووضعوا المفهوم في إطاره كأداة لبعث النشاطات الاقتصادية، خلق القيمة، وكل ذلك نتيجة تحمل المخاطرة والقدرة على تنظيم العمل المقاولاتي (Fillion; 1997)

في حين يعد (Jean – Baptiste Say 1767 – 1832) أول من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية، Say المعروف بالقانون الذي يحمل إسمه والذي يسمى أيضا" بقانون المنافذ " أكثر من معرفته بالمساهمة في نشأة نظرية المقاولاتية، ومع ذلك واصل Say الفكر الذي جاء به Cantillon ، حيث ميز بين المقاول والرأسمالي، فبالنسبة ل Say المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك رأس المال، إنه ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل مخاطر (مالية، تقنية، وبشرية) حيث تتطلب المقاولة بشكل أساسي تسيير الموارد، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على استغلال رأس المال وتوظيفه في العملية الإنتاجية بكفاءة للحصول على الأرباح [1].

بالنسبة ل (Say, 1852) ، ما يميز المقاول هو الإنتاج بشكل خاص، فهو سبب تطبيق معارفه، هذا التطبيق يستوجب مزيج من الذكاء (الحكمة) والحس الحاد للحكم على الحاجات والوسائل والعمل على تلبيتها،

(1)Alain FAYOLLE, Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial : quelquesidées et pistes de recherche,Op Cit.

حيث أكد الكل على أهمية قيام المقاول بالعمل الذي يريد، حيث أشار Say إلى ..." :العون الرئيسي في الإنتاج الذي يتحكم الحاجات، وبالأخ في الوسائل، والذي يقارن الهدف مع وسائله المتاحة (...) التي تساهم في تحقيق أهدافه، وكذلك الأهداف الخاصة بالعمال، المقرضين."... واعتبر Say الربح كتعويض للمقاول على أتعابه، وقته، مواهبه وتحمله المخاطرة، والتي يجب اعتبارها كعوامل إنتاج في المؤسسة .[1]

وإذا كان Cantillon و Say شجعوا بروز المقاولاتية كمجال بحثي ووضعوا خطواته الأولى، فإن Schumpeter بالتأكيد هو الذي يعود له الفضل في وضعه في الطريق الصحيح، بالنسبة له، المقاول هو العون الاقتصادي الرئيسي من خلال وظائفه الابتكارية وقيامه بإعداد تركيبات جديدة.

من خلال هاتين النقطتين هدفت أعمال Schumpeter إلى إكمال أعمال Cantillon وخاصة أعمال Say حيث وجد (Schumpete, 1965) أن التعريف الذي أعطاه Cantillon للمقاول بدائي ولكنه مهم من حيث أنه يشجع القيادة والمضاربة ويجعل من النشاط المقاولاتي وظيفة" فريدة"، كما أقرّ Schumpeter أيضا بتعريف Say الذي يمثل حسب رأيه بداية جيدة من أجل إعداد نظرية حقيقية للمقاولاتية والتي تأثر بها الكثير من الكتاب بعده .أكد Schumpeter كثيرا على التمييز بين الرأسمالي والمقاول هذا الأخير عرّف على أنه ذلك الذي يضمن تركيبات جديدة وليس فقط هو الذي يبدع أو ذلك الذي يتحمل الخطر المالي، إنه يطلق وظيفة المقاولاتية لعدد من المهام والوظائف غير المصنفة والتي ترى غالبا بشكل غير ملائم كالتمويل، تحمل المخاطرة والإبداع، كنتيجة لهذا التمييز بين الرأسمالي والمقاول، فصل (Schumpete, 1965) بين الربح المقاولاتي والأجير والفائدة، في حين أنه يقبل كقاعدة الفرضية التي تعتبر أن العائد مرتبط

بشكل كبير بالتكلفة .وهو يعتقد وج ود قيمة خاصة ومستقلة تتعلق أساسا بدور المقاول القائد في النظام الاقتصادي ، من خلال العمل على استغلال الفرص وتوفيق تركيبات جديدة لخلق فائض القيمة وتحقيق الارباح [1]

في البداية ارتبطت أعمال Schumpeter مرارا بمفاهيم المقاولاتية والابتكار :" جوهر المقاولاتية يتمثل في تصور واستغلال فرص جديدة في مجال المؤسسة[...] ولكن ليس بالضرورة بهدف إنشاء مؤسسة، ومع ذلك فمساهمة Schumpeter في هذا المجال معتبرة، فالابتكار يعتبر مصدرا للتميز.

تبنى Schumpeter المدخل القائل بأن النظام الاقتصادي المكون من جانب العرض وجانب الطلب يكون في حالة توازن، ويميل المقاول إلى كسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي من خلال ما يقدمه من ابتكارات في النظام في صورة منتجات جديدة، أو أساليب إنتاج جديدة أو أسواق جديدة .وقد عبر Schumpeter (1911) عن هذه العملية بمصطلح "**التدمير الخلاق** "حيث يقوم المقاولون بكسر القيود والحواجز السائدة في النظام الاقتصادي، الأمر الذي يدفع غيرهم إلى تتبع خطاهم، ويؤدي ارتفاع المستوى الاقتصادي– الذي يحدث نتيجة لهذه الابتكارات –إلى إحداث نقلة نوعية في النظام الاقتصادي.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن الابتكار ليس ببساطة المنتج أو الخدمة المطورة، إنه التجديد المرتبط بالنشر، التوزيع،...أي أن تطوير هذا المنتج أو الخدمة دون طرحها في السوق لا يمكّ ن من ملاحظة هذا الإبداع ، و يميز Schumpeter بين خمسة أنواع من التوافقات الجديدة :[2]

[1] Brahim ALLALI, Op Cit..

[2]Joseph Schumpeter (1926), **Théorie de l'évolution économique** : Recherches sur le profit, le crédit, l'intérêt et le cycle de la conjoncture. Introduction, (Traduction française, 1935), Edition complétée le 18 avril 2002 à Chicoutimi, Québec, p59

- تقديم منتج جديد؛

2- تقديم طريقة أو أسلوب إنتاجي جديد.

3- افتتاح أو دخول سوق جديد؛

4- الحصول على مصدر توريد جديد للمواد الخام أو أي سلع صناعية أخرى مشابهة؛

5- تنفيذ وإنشاء منظمة جديدة أو صناعة جديدة.

في المرحلة الثانية، سمحت أعمال Schumpeter بتسجيل مفهوم المقاولاتية باستمرار ضمن سياق التنمية الاقتصادية، بالفعل فأهمية المقاولاتية بالنسبة لهذا الكاتب لا تتمثل فقط في ترقية الابتكار، بل هي تهدف إلى بناء تصور اقتصادي كلي، فالابتكار هو محرك للتنمية الاقتصادية الوطنية، وقد أصبح يستعمل بشكل واسع كمؤشر لمعرفة الصحة الاقتصادية لدولة ما.

وقد لقيت أراء ومساهمات Schumpeter دعما وتأييدا من قبل العديد من الباحثين، مثل kirchoff الذي أكد على دور التدمير الخلاق في أنه القوة الدافعة للاقتصاد، حيث يشير هذا المفهوم إلى كسر حالة التوازن الموجودة في السوق (الطلب والعرض على السلع) من خلال قيام المقاولين بابتكار منتجات أو خدمات جديدة مما يؤدي إلى خلق طلب وعرض جديدين على هذه المنتجات أو الخدمات، ويحقق المقاولون أرباحا وثروات طائلة من وراء هذا الابتكار ويحتكرون السوق لفترة زمنية طويلة.

ثالثا : Kirzner والمدرسة النمساوية:

ظلت أفكار واستنتاجات Schumpeter تمثل مرجعا رئيسا للعديد من الباحثين الذين جاءوا من بعده، فبالنسبة ل Hayek (1945) عرف المقاول على أنه ذلك الذي يخطط ويربط استعمال الموارد على أساس

المعرفة والمعلومات المستقاة من جميع المصادر، وفي السنوات الأخيرة قرر (Kirzner 1982 -1973 Israel) أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة عدم توازن، يقوم المقاول باكتشاف هذه الحالة ثم يقوم باستثمارها .ويؤدي ذلك إلى التوصل إلى حالة التوازن، وقد لاحظ أيضا أن المقاولين يعملون على إثارة طلب السوق من خلال قدرتهم على الإقناع باستخدام أساليب الإعلان ومن هنا، يقومون بخلق المزيد من عدم التوازن في السوق .وقد أكد Kirzner على دور المقاول في الحصول على الأفكار والمعلومات واستخداماتها، وبذلك، فإن المقاول لا يعمل فقط على اكتشاف واستثمار الفرص، ولكنه يمتلك الحماس والنشاط للعمل أيضا على خلق المزيد من الفرص واستثمارها وهو ما عبر عنه Kirzner بتعبير" الشغف المقاولاتي..[1]

كما أكد Kirzner (1975) بعد ذلك على دور التخطيط في الحصول واستعمال المعلومة من أجل الاستجابة للتغيرات وجلب الربح من الفرص الاستثمارية، بالنسبة له المشكل أن الرجل على الفور يجب أن يبحث عن الحل، وهو الاستعمال الرشيد والفعال للمعارف المتاحة، على خلاف تفسير Schumpeterقال Hayek أن قيمة عمل المقاول تكون على أساس أسعار المنتجات الاستهلاكية التي تكون على أساس ظروف عرض مختلف عوامل الإنتاج.[2]

أعاد (Casson 1985) تفعيل التركيب الذي جاء به Say بالتركيز على أهمية التنسيق، بالإضافة إلى ذلك، فالمقاول بالنسبة له هو كل شخ متخصص في اتخاذ القرارات حيث أن أشخاص آخرين بسبب الوصول المتفاوت للمعلومة يختارون استراتيجيات أخرى، فهو يرى المقاولين الجيدين يضحون كثيرا من أجل التقدم الاجتماعي المناسب لجلب أشخاص آخرين مفتقدين للفرص الاستثمارية في مكان آخر، وكشف Casson صعوبة إعطاء تعريف عالمي موحد للمقاول ودوره، كما لاحظ وأشار إلى الاختلاف الكبير في تصور مختلف الكتّاب

[1] – عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال :القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007 ، ص52

[2] Brahim ALLALI, Op Cit

بشكل عام، شهدت النظرية الاقتصادية الكثير من الصعوبات التي تستوجب من المقاول بسبب فرضيات رشادته المحافظة على توازن السوق من خلال سيولة وحرية الوصول إلى المعلومة وكنتيجة ذلك يعتبر المقاول كمخل بالتوازن، كما أنه ضامن لعودة التوازن الاقتصادي، وبالتالي لا يبدو أن للمقاول مكانة في النظرية الاقتصادية التي تتطلب الرشادة واحترام والتوازن، حيث صرح Filion (1997) في ذلك:[1]

"ليس من السهل تماما إدخال عوامل الرشادة ضمن السلوك المعقد للمقاول، وبالتالي فأحد الانتقادات التي يمكن توجيهها للاقتصاديين هي عدم القدرة على تطوير علم الاقتصاد للمقاول .

المطلب الثاني : مفهوم المقاولاتية

حسب التعريفات أغلب فإن ذلك، ومع مفهومها تحديد حول وكذلك المقاولاتية، نظرية حول إجماع يوجد لا [2] :أنها على تعريفها في تتفقHisrich et Peters

" نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"

أما (Gasse et Damours, 2000) فقد اعتبرا أن المقاولاتية:

[1] Brahim ALLALI, Op Cit

[2] Mory siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, p90

"مسار الحصول على وتالأفراد والجماعات."سيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات " وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل Verstratete[1](2002) إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد :معرفي، تنسيقي وهيكلي

– البعد الأول هو البعد المعرفي وحسب الباحث هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي . يفسر أيضا بسرعة رد الفعل (القدرة الفرد على ترجمة الأحداث، فهم ما يجب فعله من خلال ما حدث) والتعلم (نتيجة التجربة السابقة والحالية، معارف، استعدادات، حالات الخضوع لتأثير الميولات، الانفعالات، لكن أيضا مجموعة المعارف المكتسبة اللازمة للفرد).

– البعد الثاني هو البعد التنسيقي الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

المطلب الثالث:النماذج المفسرة لظاهرة المقاولاتية و أهمية المقاولاتية

هناك العديد من النماذج التي حاولت تفسير التوجه المقاولاتي للأفراد أو اختيار المقاولاتية كمسار مهني نوجزها فيما يلي:

أولا :نموذج (shapero 1975) :

تعتبر أعمال A. Shapero من أقدم الأعمال في مجال المقاولاتية والتي لها قبول كبير في الوسط العلمي، هذه الأعمال تتلخ في نموذج عام يسمح بالفهم الجيد أجل تحليلها هناك أربع قوى رئيسية تتفاعل فيما بينها، فبالإضافة إلى العوامل الشخصية، يجب الأخذ في الحسبان ثلاث متغيرات لعملية إنشاء المؤسسة، بالنسبة ل

[1] Thierry VERSTRAETE, Entrepreneuriat: modélisation de phénomène, revue de l'entrepreneuriat, vol 1,N. 1, 2001.

Shapero إنشاء مؤسسة هي ظاهرة متعددة الأبعاد، من أخرى؛ موقفية، اجتماعية، اقتصادية، تؤثر على المقاول المقبل على إنشاء مؤسسة وتقود إلى إطلاق الحدث المقاولاتي (انظرالشكل الموالي)

وفيما يلي سوف نقدم تحليلا مفصلا لكل من هذه المتغيرات:

1– الاستعداد والرغبة في الفعل :هو هنا متغير بسيكولوجي مرتبط بوجود المحفزات والمؤهلات العملية للمقاول، بالاعتماد على الأعمال المنجزة من طرف علماء النفس في إنشاء المؤسسات، أكد A. Shapero على أن المقاولين لهم رغبة قوية للاستقلالية ومراقبة بيئتهم، هناك محفزات وبعض القدرات الخاصة تؤدي بالفرد أن يمتلك استعدادً ا ملحوظ ا للعمل (المقاولاتي).

2– **إطلاق الفعل أو الانتقال** : هو متغير موقفي يمكن أن ينتج بشكل عام إلى عن دوافع سلبية للمقاول المحتمل (حالات الدفع) أو دوافع إيجابية (حالات السحب).

2.1 **الحالات السلبية** :إنها حالات الانتقال الجسدي بمعنى الكلمة :حيث وجد الك تّاب قابلية كبيرة لإنشاء المؤسسة فيبعض فئات المجتمع :اللاجئين والمنتقلين وكذلك مثلا" الأقدام السوداء "في فرنسا، إنشاء مؤسسة يمثل أحيانا الإمكانية الوحيدة لهذه الفئات للاندماج في الوسط الجديد في الحياة.

– يمكن وجود حالات مرتبطة بالعمل :كالبطالة بعد الفصل من العمل، أو عدم إمكانية إيجاد عمل بعد التخرج أو التكوين، عدم الرضا في العمل، غياب إمكانية الترقية، عمل غير مهم، بيئة سيئة، علاقات سيئة مع المسؤولين ...إلخ.

– يمكن إيجاد أشكال مختلفة للانقطاع : نهاية الدراسة، نهاية الخدمة العسكرية أو حتى الخروج من السجن...إلخ.

2.2 . **الحالات الإيجابية** :هي جد نادرة مقارنة بالحالات الأولى، ففي دراسة ل Shapero لا تمثل الحالات الايجابية سوى 28 % من حالات الإنشاء مقابل 65 % بالنسبة للحالات السلبية :هذه العوامل الإيجابية التي

يمكن أن تعمل كتحفيز لمنشئ المؤسسة المحتمل وتدفعه إلى الانتقال إلى الإنشاء الفعلي تتمثل أساسا في اكتشاف منتوج جديد، أو سوق جديد لمنتوج موجود، الالتقاء مع شريك أو شريك مستقبلي، إمكانية تمويل النشاط الجديد أو مقابلة أكبر زبون مستقبلي

محتمل[1] .

في الأخير يجب كشف أن أحد هاذين النوعين من الأسباب والعوامل لا يكون عادة لوحده سببا في الانتقال إلى الإنشاء الفعلي، لكن بالعكس فالعوامل الايجابية والسلبية في الغالب هما تسير جنبا إلى جنب وتدعمان بعضهما في الوصول إلى هذا القرار.

2- **مصداقية الفعل** : هو متغير اجتماعي، بالنسبة ل Shapero يعتبر هذا المتغير شرط ا أساس يًا في إنشاء المؤسسة" :من أجل إنجاز مؤسسة جديدة مختلفة ومبتكرة، يجب أن تكون قادرا على تصور نفسك تلعب هذا الدور، معناه أن العمل يجب أن يكون موثوقًا" فوجود صور التقليد وثقافة مقاولاتية متطورة سوف يشجع الانتقال إلى الفعل، هذا المتغير الاجتماعي يتدخل على مستويات مختلفة وهي:

– **العائلة** :تمثل أحد النقاط النادرة التي حقق تأثيرها الإجماع بين الباحثين في مجال المقاولاتية، فالعديد من الدراسات أثبتت زيادة نسبة المقاولين الذين لديهم أب أو أم مقاولين مقارنة ببقية أفراد المجتمع بصفة عامة، هذا يمثل عاملا حاسما حقا في التوجه نحو المقاولاتية في مجتمع معين.

-**المؤسسة** :وجود المؤسسات يشجع المقاولاتية الداخليةوكذلك الإفراق وهو عامل مشجع للمقاولاتية

– **الوسط الاجتماعي بالمعنى الواسع** :يمكن أن يكون أكثر أو أقل تشجيعا للثقافة المقاولاتية، بالنسبة ل Weber يمثل الدين محدد هام حيث قام المسيحيون البروتستانت بتشجيع تنمية روح الرأسمالية.

[1] Emile- Michel Hernandez, Op Cit, 2001, p 61-91

كما أشار Weber إلى أن الأفراد الأكثر تميزا على المستوى الاجتماعي والجامعي يختارون غالبا مناصب عليا في القطاع العمومي والم ؤسسات الكبرى التي تعتبر أكثر أمنا مقارنة بالعمل في مجال المقاولاتية وإنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قام بعض الباحثين بتطوير فكر Shapero عبر الزمن، حيث قدم (krueger , 1989) مخططا مطورًا وأكثر واقعية لهذا النموذج، كما يلي:

ثانيا :نموذج Pleitner :

في هذا النموذج حدد Pleitner ثلاثة مراحل في مسار إنشاء المؤسسة:[1]

– الأولى متعلقة بتفضيل الفرد لمسار مهني مقاولاتي، المسار الذي يمكن أن يؤدي بالشخ الطبيعي إلى القرار بشأن أولويته حول المسار المهني المقاولاتي المعقد والمتغير، هذا القرار يعتمد بالأساس على الحالة الشخصية الأهداف المهنية للفرد، درجة الرضا أو عدم الرضا المرتبطة بمنصب العمل الذي يشغله الفرد، وبالرغبة في تغيير أحد أولويات في فترة معينة كنتيجة لعدم الرضا من طرف الفرد على المستقبل المحتمل في إطار مسار مهني وظيفي مأجور ورغبة أكبر في مسار مهني مقاولاتي.

– المرحلة الثانية تتعلق بمستوى محفزات الفرد من أجل إنشاء مؤسسة، إنها تعتمد جيدا على أسباب تفضيل المسار المهني المقاولاتي، لكنها تعتمد أيضا على وجود فرصة استثمارية وعلى تقييم احتمالات تحقيقها المرتبطة بالفرد وبيئته .

– المرحلة الثالثة والأخيرة هي تلك المتعلقة بالدخول إلى السوق والإنشاء الفعلي للمؤسسة، هذه المرحلة تمثل :

– بعد إجراء تقييم على جميع الجوانب.

[1] Alain Fayolle, Le métier de Créateur d'entreprises,Op Cit, p 60-69.

ثالثا :نموذج (Greenberger, Sexton : 1988) :

اقترح كل من (David B. Greenberger et Donald L. Sexton, 1988) نموذج تفاعلي لإنشاء منظمة جديدة يستند على نتائج أبحاث علماء النفس حول سلوك المقاولين، هذا النموذج يستند إلى فرضية أن قرار إنشاء مؤسسة جديدة يرتكز على التفاعل بين عدد من العوامل يمكن أن تشمل روح المقاولة، الرغبة في حرية اتخاذ القرار، بعض السمات الشخصية، متغيرات الحالة، معرفة الذات والدعم الاجتماعي.

هذا النموذج يحتوي على ثلاثة (03)مركبات أساسية، في البداية ثلاث عوامل لتحديد فرصة إنشاء مؤسسة جديدة :الرؤية المقاولات(معناه الصورة التي يريد أن يحققها المقاول، شخصية المقاول، التحكم المطلوب) الرقابة الشخصية هي التصور الذي يمتلكه الفرد من العلاقة بين أعماله والنتائج المطلوبة(، هذه العوامل الثلاثة تعمل لوحدها أو مجتمعة على زيادة احتمال قدرة الفرد على إنشاء مؤسسة جديدة، بعدها هناك أربع عوامل مختلفة تؤثر على تحفيز القرارات الفردية، لانها تساعد في نقل الف رد من حالة أنه ليس مقاولا إلى حالة كونه مقاولا تتمثل في وجود أحداث هامة على صعيد المقاولاتية تؤدي إلى الحصول على نوع من الأشخاص الذين ينشئون مؤسسات، يمتلكون دعم اجتماعي من) العائلة، الأصدقاء، العلاقات(... ، أو ينشؤون مؤسسة كوسيلة مقبولة للحصول على زيادة الرقابة المطلوبة .المركب الثالث الأخير هو احتمال قدرة الفرد على إنشاء مؤسسة جديدة حيث قام بإعداددراسة طويلة حول المسار المعرفي للمقاول الذي يقوم بإنشاء مؤسسة جديدة، لقد اهتموا بشكل خاص بالطريقة التي يقوم بها المقاول بتحليل فرص النجاح، وقد وجدوا أنه فقط من 10 % إلى 40 % من المؤسسات الجديدة لها الفرصة في الاستمرار إلى غاية خمسة (05) سنوات، نموذجهم الخاص بالمسار المقاولاتي يعتبر أن النجاح يتأثر بشكل أساسي من خلال درجة التطابق بين المسار المعرفي للمقاول معناه البيئة التي نشأ فيها والواقع، وموقفه في الاستفادة من تجربته بالتعديل المستمر لهذا المسار المعرفي حسب الواقع الحقيقي.

رابعا : نموذج Martin:

اقترح Martin سنة 1984 نموذجا يلخ مختلف مساهمات سابقيه، حيث وضع أربعة عوامل أساسية تفسر إنشاء المؤسسة:

- الاستعداد للعمل؛

- تسارع الأحداث خلال فترة الاختيار الحر.

- وجود بيئة داعمة.

- التعرف على فرصة المشروع.

كتب Martin: إذا كانت نسبة كبيرة من هذه العوامل موجودة في شخصية الفرد، فمن المعقول أنه/أنها سوف يقوم بإنشاء مؤسسة"

أهمية المقاولاتية :

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب هي تعقد مسيرة إنشاء المؤسسة التي تنتج من عدة جوانب، تتمثل أهمها في ما يلي:[1]

1. **التعقد الفني**: لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشاءه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية العالية،

[1] voire;- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p47-48.
- sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net),p14.

حيث أن هذه الأخيرة تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير، المحاسبة، القانون الجباية، الإستراتيجية،...إلخ.

فالمرافقة تهدف إلى ما يسمى بتقوية "**رأس مال الكفاءات**" (capital compétences) لمنشئ المؤسسة، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي...، وسوف نعرض بالتفصيل أسباب التعقد الفني فيما سيأتي.

2. **تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل، وتأتي المرافقة في هذا الإطار بأدوات وطرق علمية تهدف إلى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح إستراتيجية،...).

3. **التعقد الإداري**: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، وهو يمثل ثقل كبير على المقاولين، مما ينتج عن ذلك تأخير كبير في إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة وانطلاق النشاط، وهو ما قد يؤدي أحيانا إلى التخلي عن انجاز المشاريع.

4. **هشاشة وضعف المؤسسات حديثة النشأة**: هناك مجموعة من المشاكل الفنية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة عامة، خاصة في مراحل نشأتها الأولى، والتي تعقد بشكل كبير عملية نموها، وسوف نركز هنا على أهم هذه المشاكل، المتمثلة في: معدلات الوفاة العالية، الضعف المالي، والضعف القانوني: [1]

[1] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة:أبعاد للريادة، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2005،ص82.

المبحث الثالث :ماهية المقاول

تمهيد

ليس هناك إطار نظري واضح ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، هذا ما أدى إلى التباين والاختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في اتمع من جهة ثانية، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عامة حول المقاول وذلك من خلال ثلاثة مطالب تتضمن مفهوم المقاول وخصائصه، وكذا دوره في إدارة المؤسسة وإدارة التغيير، والتعرف على الفرق بين المقاول، المدير والقائد.

المطلب الأول: مفهوم المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول" Entrepreneur"ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender"والذي معناه باشر، التزم، تعهد وبالنسبة للغة الانجليزية فإا تستعمل نفس الكلمة " Entrepreneur"للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية .

و عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين " Enreprender"و" Entrepreneur"بالشكل التالي[1] :

Enreprender : تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة.....إلخ

Entrepreneur:الشخ الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في إنجلترا و في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول " Entrepreneur"هو مصطلح" Undertaker" أو "Adventurer" ،"ولقد عرف " Dictionary.J"كلمة " Undertaker"على أنه: "الشخ الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة".[2]

يعتبر الاقتصادي "Cantillon.R "1730 أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من "Trade"و "J.B Say" 1803- 1829 وبعدها "Turgot" 1776 أمثال الفرنسية التقليدية

[1] – خذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر،2013، ص4

[12] –حمزة لفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة الماجستير ، جامعة بومرداس الجزائر، 2009 ، ص16

المدرسة 1890 ،وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من (Knight" 1921" ،)، "Kirzner" (1973)من كل أعمال وكذلك 1934"Schumpeter" و 1985- 1949 "1968" Baumol "39" "Mises" ، 1982"(Casson)ويمكن تلخيص أهم تعاريفهم فيما يلي

" Cantillon":المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة "Clelland " Mc.D :المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة " Knight":المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق .

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية جسدية، عائلية، نفسية)

أما اللجنة الأوربية عرفت المقاول كما يلي: "المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، وذلك بتخصيصه الناجع للموار د.[1]

بالرجوع إلى قاموس MeniamWebster1988عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية.[2]

بعد التمعن مليا في التعاريف سابق المذكورة التي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلكً كالتالي :

[1] كمال مرداوي، كمال زموري، الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولتية : التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام08/07/06 . : أفريل 2010 ص 7

[2] بلال خلف السكارنة، الريادة وادارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008 ، ص2

المقاول هو الشخ الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعـارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. وذا يقود التطور الاقتصادي

كما يمكن تعريف المقاول على أنه[1] :

شخ مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.

[3]توفيق خذري ، حسين الطاهر، نفس المرجع السابق، ص4 .

المطلب الثاني: التأصيل الاصطلاحي للمقاول، المدير والقائد

قبل التطرق إلى دراسة أوجه الاختلاف بين كل من القائد، المدير والمقاول كان لزاما علينا التعرف على مفهومي القائد والمدير وذلك كما يلي:

الفرع الأول المدير:

عرف الأستاذ "صلاح عبد القادر النعيمي" المدير بأنه هو "الشخ الذي يتولى منصبا وظيفيا في المنظمة يترأس من خلاله مجموعة من الإفراد العاملين، وتقع على عاتقه مهمات متعددة يتطلب انجازها قدرات ومهارات إدارية في تحقيقً حالة التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الإدارية التي يكون مسؤولا عنها[1]

و أيضا يمكن تعريفه على أنه" الشخ المسؤول عن القيام بمجموعة من الجهود (التخطيط و التنظيم و التوجيه والرقابة)، واستثمار مجموعة من الموارد المتاحة (مادية و بشرية ومعنوية)، لتحقيق أهداف المنظمة."

الأدوار المدير تتطلب مهارات متنوعة يجب أن تتوفر في شخ نفسه و لعل أهمها ما يلي : [2]

1-المهارات الفنية: وتتمثل بالقدرات على استخدام معرفة تخصصية لأداء مهام محددة مثل القدرات المحاسبية والتسويقية و الهندسية والتكنولوجية و غيرها، و يحصل عليها المدير خلال الدراسة و كذلك التدريب أثناء الوظيفة، وهذه في بداية الحياة الوظيفية في المستويات الإدارية الدنيا؛ المهارات مهمة جدا .

2-المهارات الإنسانية: وتتجسد في العمل مع الآخرين بشكل جيد و متفاعل و متعاون وتظهر في مكان العمل من خلال روح التعاون و الثقة و الحماس للعمل، و التفاعل الإيجابي مع الآخرين ؛

[1] صلاح عبد القادر النعيمي، المدير القائد و المفكر الاستراتيجي فن و مهارات التفاعل مع الآخرين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص2

[2] – صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة و الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،2008، ص36-37

3-المهارات الإدراكية: إن المدير اليد هو الذي يرى المواقف من جميع جوانبها بشكل شمولي و لديه القدرة على حل المشاكل، و هذه المهارات تحتاجها المستويات العليا من الإدارة أكثر من غيرها.

الفرع الثاني :القائد

يمكن تعريف القيادة بأنها "مجموعة من الخصائ الشخصية التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا"[1].

و في تعريف آخر القيادة هي "عملية تأثير القائد في نشاطات الجماعة لإعداد الهدف والحصول عليه[2]"

و تعرف أيضا . على أنها "استخدام التأثير غير القسري لتشكيل أهداف المنظمة والجماعة ودفع السلوك نحو إنجاز الأهداف التنظيمية ومساعدة الجماعة والمنظمة لتشكيل هويتها وثقافتها"[3]

"بناءاً على ما سبق يمكن اقتراح التعريف التالي للقيادة:" هي تأثير السلوك الذي يمارسه فرد معين (القائد) على جماعة (مرؤوسين) نتيجة التفاعل بين خصائ كل من القائد، الجماعة و الظروف التي تتم فيها القيادة بهدف تحقيق أهداف الجماعة"

بالنسبة للقائد يمكن إعطاؤه التعاريف التالية:

1-يمثل القائد مركز سلوك الجماعة: يؤكد هذا التعريف التفاف الجماعة حول القائد وقيامه بدرجة عالية من عملية الاتصال داخل الجماعة، إلا أن الخلل في هذا التعريف يتمثل في أنه توجد الكثير من الحالات التي يكون فيها فرد ما مركزا لانتباه الجماعة، ولكنه ليس قائد، مثل المخمور والمجنون

[1] – صلاح الدين عبد الباقي، السلوك التنظيمي :مدخل تطبيقي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص241

[2] ظاهرة كلالدة، القيادة الإدارية، دار زه ا رن، عمان، 1997 ، ص18

[3] طارق عبد الحميد البدري، أساسيات علم إدارة القيادة، دار الفكر، عمان، 2002 ، ص149

2-القائد قادر على توجيه الجماعة نحو أهدافها: رغم أن هذا التعريف أقوى من سابقه، إلا أنه يصعب تحديد أهداف الجماعة، كما يوجد قادة يوجهون الجماعات نحو غير أهدافها بل نحو أهدافهم الشخصية، ومع ذلك فهم قادة مثل هتلر

3- القائد يتم اختياره إراديا من الجماعة: إن هذا التعريف يشير فقط إلى شخ يحتل منصب القيادة وتقبله الجماعة طوعيا دون أن يحبين خصائ هذه القيادة.

4- لقائد هو الشخ الذي له تأثير ملحوظ على تركيب الجماعة: رغم أن هذا التعريف يشير إلى التغييرات التي يحدثها القائد في مستوى أداء الجماعة، لكنه لا يوضح بدقة من هو الشخ الذي يحدث هذا التغيير

5- القائد هو الشخ الذي يهتم بسلوك الجماعة:

إلا أنه يوجد في الكثير من الحالات أشخاصا يهتمون بسلوك جماعام مثل رئيس شركة، حاكم عسكري، ومع ذلك لا يمثلون قادة لاعتمادهم أكثر على السلطة التي يخولها لهم المنصب

.نظرا لوجود بعض الانتقادات في التعاريف السابقة، يمكن تبسيط مفهوم المقاول في التعريف التالي: "هو الشخ الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله لإنجاز أهداف محددة".

وللإشارة يوجد عدة أنماط للسلوك القيادي ويمكن تناول الأنماط الأكثر شيوعا فيما يلي :[1]

أ – القائد الأوتوقراطي

هو القائد الذي يتجه نحو السلطة المركزية ويعتمد على التشريعات (القوانين)، المكافآت، القوة في إدارة المرؤوسين، وتكمن قوته في السلطات الرسمية التي يمتلكها، إذ يعني مصطلح الأوتوقراطي "حكم المكتب" والسمة

[1] صلاح عبد القادر النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص32

الغالبة لهذا النمط من القيادة هي الحرص على العمل والانجاز، فالقائد يهتم بتخطيط وتنظيم العمل وتوجيه المرؤوسين الذين ينبغي عليهم تنفيذ ما هو مطلوب.

ب – القائد الديمقراطي

تسم سلوك هذا النمط من القادة بتشجيع مشاركة الآخرين وتخويلهم الصلاحيات الضرورية لتسهيل تنفيذ المهمات، وهو يهتم بترسيخ الاعتقاد لدى المرؤوسين أم جزء مهم في القرارات الصادرة. إذ يعتمد على الخبرة وعلى قوة الاستشارة في إدارة الآخرين وتحفيزهم على العمل بروح الفريق بالشكل الذي يضمن ولائهم ويزيد دافعهم للانجاز والسعي لتحقيق الأهداف بتعاون جماعي.

ج – القائد الليبرالي

تبنى القائد نمط السلوك الحر أو ما يسمى بقيادة عدم التدخل إذ يخول المرؤوسين الكثير من صلاحياته وتكون مساهماته بالحد الأدنى من المجهود الشخصي والتوجيه، بينما يترك الفرصة الأكبر للمرؤوسين في قيادة أنفسهم وتنفيذ المهمات والواجبات المطلوبة

وفي الأخير يمكن إبراز أهم الاختلافات بين المقاول، القائد و المدير من خلال الجدول رقم (01-01):

المقاول	المدير	القائد

– يتمتع بالعمل . – يبتكر . – يخلق وضعا جديدا . – يركز على أعمال المؤسسة. – يكون فريق عمل . – يدرك وجود الفرص –يسأل كيف و متى؟ – يركز على الأجل الطويل . –يريد أن يقوم بأداء الأشياء الصائبة.	– دير – يحافظ على الوضع الراهن – يركز على نظم العمل – يعتمد على الرقابة و السيطرة – لا يرى إلا المشكلات. – يسأل كيف و متى؟ – يركز على الأجل القصير – يريد أن يؤدي الأشياء بطريقة صحيح	– يقود – يبتكر – يطور الوضع الراهن. – يركز على الأفراد . – يوحي بالثقة . – ينظر إلى المستقبل . – يسأل ماذا ولماذا؟ – يفكر في الأجل الطويل . – يستخدم تأثيره في أداء الأشياء.

المصدر: عبد الجبار سالمي، التفاعل بين التعليم و المقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق ، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الرابعة حول المقاولاتية الشبابية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 ،ص05

المطلب الثالث : البيئة الاقتصادية و المالية للمقاولاتية

هناك العديد من القوى و الأسباب التي تدفع المقاول نحو التغيير و التطوير، إذ يواجه عمل المؤسسات مصدرين من الضغوط، مصدر داخلي و مصدر خارجي :

1-القوى و المسببات الداخلية : هي القوى و المسببات الناشئة من داخل المؤسسة المقاولة بسبب عملياتها وعمالها، و يمكن أن تتمثل بتضارب الاهتمامات و المصالح بين الإدارة و العمال، و الانفعال بين الثقافة العامة السائدة و النظام الاجتماعي للمؤسسة المقاولة، وكذلك الاتصالات داخل النظام الاجتماعي لنفس المؤسسات عندما تتضارب أولوياتها.

ويمكن القول أن القوى الداخلية التي تستدعي التغيير في المؤسسة المقاولة نوعان:

أ- مشكلات و إمكانيات تتعلق بالقوى العاملة، مثل المشكلات الناشئة عن إدراك العمال بكيفية معاملة المقاول لهم

ب- سلوك أو قرارات المقاول، فالصراع و الاحتكام بين الرؤساء و المرؤوسين يتطلب تنمية مهارات في التعامل لدى الجميع

2-القوى و المسببات الناشئة من خارج المؤسسة المقاولة بسبب التفاعل المستمر بين المؤسسة و بيئتها، وتتمثل الأسباب الخارجية في جميع التطورات، المستجدات، المشاكل، التوقعات و المتطلبات في البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، و من الضغوط الخارجية هناك البيئة، التغيرات السكانية، مستوى الثقافة العامة السائدة ...، و من أهم القوى الخارجية حسب " Hellriegle" هي

أ- التطور التكنولوجي السريع؛

ب- الثورة المعرفية و النمو السريع في جميع ميادين المعرفة؛

ج- التقادم السريع للمنتجات؛

د- التغيير في تركيب اليد العاملة؛

هـ- التغيير في نوعية و جودة حياة العمل؛

و- ظهور أفكار وفلسفات إدارية حديثة، مثل إدارة الجودة الشاملة، إعادة هندسة نظم العمل ومن ناحية أخرى يرى آخرون بأن أسباب التغيير و التطوير قد تكون :

1-التطور الذي يحصل الأساليب المستخدمة في العمل؛

2-التغييرات في السياسات، القوانين والأنظمة؛

3-تطور وعي العمال وزيادة طموحاتهم وحاجاتهم؛

4-تغير نظرة الجمهور وتوقعاته عن المؤسسات العمومية والخاصة؛

5-إدراك الصلة بين أسلوب التعامل مع العامل وإفساح المجال له للمشاركة في اتخاذ القرار.

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف بالتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية :

-ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعته

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدم

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي

-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به

- تسيير صندوق دعم الاستثمار

-تبسيط إجراءات الحصول على المزايا

-تخفيف ملفات طلبها

-تخفيض آجال الرد على المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، وإلى 10 أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال.

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن [1]:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية

- ممثلين عن البيئة والعمران

- إدارة الجمارك

[1] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006 ،ص 329.

- مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري

- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار...، مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلي .

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 المؤرخ في 8 سبتمبر ، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1] 1996

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسسام المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية/ مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة

ويشترط على المقاول الراغب في 24 كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل[2] الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادر في 11 سبتمبر 1996 ،ص 12

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54 ،مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر 2003 ،المادة 2 ،الصادر في 10 سبتمبر 2003 ،ص 1.

المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي.

أولا: الامتيازات المالية

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعات عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل إلى 10 مليون دينار جزائري [1]

ثانيا: الامتيازات الجبائية

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي:

1-خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

- تخفيض بنسبة 5 %من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجازالاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة؛ 2

-

[1] ، نفس المرجع السابق، المادة 3 ،ص 11 .

ثالثا: خدمة المرافقة

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسام الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال .

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية: [1]

1- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية- الاقتصادية لمؤ سسته المستقبلية .

2-يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية- الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه .

3-في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات اتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة

[1] www.ansej.org.dz ،

اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي ، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة 2004 [1] رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطا إلى الوزير المكلف بالتشغيل .

مهام الوكالة :

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهار ات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت

ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية ...وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية :

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .

- منح قروض بدون مكافأة .

- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.

الامتيازات المالية :

[1] جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية، جريدة رسمية، عدد 06 ،صادر في 25 جانفي 2004 ،ص 8

.

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطام الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز 100000 دج وقد تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، ويعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد،

خدمة المرافقة :

كما ان خدمات الوكالة الوطنية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية بل تشمل أيضا خدمات المرافقة والتوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في اال المالي والتسييري بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات .

ومما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام وإيداع ملفاته ومتابعتها.

صناديق ضمان القروض

لقد قامت الدولة باستحداث مجموعة من الآليات الكفيلة بالمساهمة في حل إشكالية الحصول على التموين الضروري لإنشاء أو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعود مردها أساسا إلى تشدد البنوك في منح القروض لصالح هذا النوع من الاستثمارات ذات المعدل المرتفع للأخطار، وتجسدت هذه الآليات في إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

يهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالانشاء أو التوسيع وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 [1]، الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

يعتبر هذا الصندوق آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر.

ولأن إشكاليات التمويل التي تواجه المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسام أو توسيعها، ناتجة أساسا عن ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمقاول في حد ذاته، وعدم توفر أو كفاية الضمانات العينية اللازمة التي تفرضها البنوك من أجل منح القروض، فإن الصندوق يسعى لإيجاد الحلول الفعالة لهذا الإشكال وذلك بلعب دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير وتقدم هذه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،الصادر في 13 نوفمبر 2002 ،ص 13

.

الضمانات التي تعتبر ضمان دولة[1] بعد دراسة دقيقة تسمح بالتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم من طرف المقاول.

تعتبر ضمان دولة كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الصندوق يلتزم بالعمل في إطار تطبيق البرامج الموجهة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسيير الغلاف المالي الذي خصه من الاتحاد الأوروبي سنة 2005 في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 15 مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية

أما عن المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق فهي تتمثل في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج سلع وخدمات، حيث تعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع هذه المعايير: [2]

- المؤسسات التي تساهم في الإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر .
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات أو في رفع الصادرات .
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة أو تسمح بخلق مناصب الشغل.
- المشاريع التي تساهم في تطوير المناطق الجهوية للبلاد
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

ويكون تدخل صندوق ضمان القروض لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح ما بين 10 %و80 %من القرض البنكي وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة أما عن المبلغ الأدنى للضمان فيبلغ 5 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار مع العلم أن تحديد مبلغ

[1] Le Fond de garantie des crédits aux PME, Le Garant,Bulletin d'information édité par le fond de garantie des crédits aux PME-FGAR, Alger, N 1, Avril 2011, p 16

.

[2] http://www.fgar.dz

.

الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، وتحدد المدة القصوى للضمان بسبع سنوات لقرض استثمار العادي و عشر 5سنوات للتأجير التمويلي[1] .

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-CGCI

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان شكلها القانوني شركة ذات 6 أسهم، تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2004[2]

حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80 %عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء و60 %عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة دف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها، ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 5.0 %من القرض المضمون المتبقي[3]

---

[1] نفس المرجع السابق.

.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27 ،المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 14 أفريل 2004 ،الصادر في 28 أفريل 2004 ،ص 30..

.

[3] / http://www.cgci.dz.

خلاصة الفصل:

لقد تباين الموقع الذي احتلته ريادة الاعمال و المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها، فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه أنضارهم نحو المسير و ظهور المؤسسات الكبيرة، و الأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة إبتداء من منتصف السبعينات عاد المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الاقتناع أخيرا بضرورة تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كحل يمكن الاعتماد عليه لتخفيف من الإنعكاسات السلبية لهذه الأزمة.

و بعودة المقاول إلى الواجهة عاد الباحثون لطرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية، دراسات انحصرت معظمها و لفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وضائفه الاقتصادية.

و نظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في آخر المطاف إلى ضرورة الانتقال من التركيز على المقاول إلى التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية، مما ساهم في إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة، و سمح بإخراجها من مجالات ضيقة و محدودة إلى مجال شامل لمختلف المقاربات.

الفصـــل الثانـــــي

الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل :

إن المتتبع والملاحظ لطبيعة الاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه يمتاز بعدم تنوعه سواء من ناحية مصادر تمويله او صادراته أو خططه التنموية,هذه الخطط التي تجعل منه اقتصاد واعد يواكب في سيرورته اقتصاديات الدول الكبرى ,برغم توفر الجزائر على موارد ومؤهلات كبيرة, والتي قد تكون نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية مستدامة وسريعة للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الأجنبي, وذلك إذا ما أحسن استغلالها بعقلانية ورشاد ,لكن غناها وتوفرها على كل هذه المقومات لم يجعل منها دولة واعدة ,برغم تعاقب الحكومات باختلاف رؤاها السياسية والاقتصادية وبتنوع إيديولوجياتها وأطروحاتها ومصالحها منذ الاستقلال، إذ بقيت عاجزة عن دفع عجلة التنمية والنمّو، في ظل المحاولات الحثيثة والجادة في بعض الأحيان والتي غلب على الكثير منها طابع الارتجالية حينا، وقصور الرؤى الاستثمارية أحيانا أخرى.

ورغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (الإنسانية، والسياحية، الطبيعية والاقتصادية.....) إلا أن نّمو اقتصادها بقى ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة.

المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري و الإمكانيات النفطية للجزائر وواقع القطاع النفطي

تمهيد:

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات (الإنسانية، والسياحية، الطبيعية والاقتصادية....) إلا أن نّمو اقتصادها بقى ضعيفا مقارنة بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة, ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى المحاور التي تعنى بتقديم عام للإقتصاد الجزائري ,مميزاته و خصائصه وكذلك تطوره منذ الإستقلال

المطلب الأول :تقديم عام للاقتصاد الجزائري و التسير الموجه و آليات السوق

يتميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجملة من الخصائص الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

حجم الطاقات الإنسانية التي تتمتع بها الجزائري :من منطلق أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات،الطاقات والموارد البشرية، هذا بدوره جعلها تختلف عن غيرها من الاقتصاديات، إذ تمتلك الجزائر كم هائل من المؤهلات البشرية والتيّ وصل عدد الجزائريين المقيمين في الجزائر على 42.2 مليون نسمة في 1 جانفي 2018، مقابل 41.3 مليون نسمة في 1 جانفي 2017 و 40.4 مليون في نفس الفترة من 2016 ، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو ليصل إلى إجمالي 43.4 مليون نسمة اعتبارًا من 1 جانفي 2019، و ذلك وفقا لما نقلته وكالة الانباء الجزائرية، عن الإحصاءات الرسمية التي نشرها الديوان الوطني للإحصاء اليوم الأربعاء.

وحسب ذات الإحصائيات فقد سجّلت الجزائر، زيادة تفوق عتبة المليون ولادة للسنة الرابعة على التوالي، حيث تم تسجيل 1.06 مليون مولود حي في 2017 ، من بينهم 541ألف و189 ذكور و518 ألف 325 من البنات بانخفاض 0.7٪ مقارنة بسنة 2016.

الجدول رقم 2-1 :طبيعة الموارد والثروات المادية بالجزائر

الموارد	مكان تركزها
البترول	يتركز في حاسي مسعود وعين أميناس أكتشف سنة 1956 بإحتياطي 2 م طن، ينقل عبر أنابيب إلى موانئ سكيكدة، أرزيو، بجاية، الجزائر،ووهران...وتحتل الجزائر الرتبة 7 في في إنتاجه
الغاز الطبيعي	يتركز في حاسي رمل باحتياطي 3650 مليار م 3 (الرابعة عالميا) والثالثة في إنتاجه،ينقل

	عبر أنابيب رئيسة.إلى موانئ.سكيكدة وأرزيو وهند إلى إيطاليا عبر تونس وا سبانيا عبر المغرب يمثل الغاز الطبيعي نسبة % 74 من مجموع الصادرات الجزائرية.
الفحم الحجري	يتركز في قنادسه يتميز ببعده عن موانئ التصدير وارتفاع نسبة الكبريت فيه
الكهرباء	90 %منها تستخرج حراريا (حرق البترول والغاز و % 10 فقط من مصدر مائي السدود) منها سد (إراغن بجيجل)
الطاقة النووية	للجزائر مفاعليه، نووي، مفاعل دراية (للأبحاث النظرية) وعين وسارة للتجارب الحدودة النطاق
الحديد	يتركز في منجم الونزة والمو حدو بوخضرة(على الحدود التونسية)يتميز بقربه من السطح والسواحل ،مما يسهل استغلاله وتصديره اكتشف في العشرينات من القرن الماضي ينقل عبر خط حديدي مكهرب، أهمه خط الونزة، عنابة، كما نجد منجم يتمزريت (بجاية) ومنهم غار جبيلات الضخم في تندوف والغير مشغل لبعده عن السواحل.
الفوسفات	يتركز في مجاجم الكويف وجبل العنق على الحدود التونسية يتميز بوجوده على السطح وبقربه من السواحل مما يسهل إستغلاله ونقله وتصديره، إلى الغرب نجد منجم البر(تلمسان)
الزنك والرصاص والنحاس	يتركز في مناطق متفرقة من الشمال أهمها مناطق سكيكدة وعنابة وتلمسان.
الزئبق	في منطقة عزابة وهو الأكبر في إفريقيا.
الذهب والأوارنيوم	في منطقة الهقار في تمنراست.

المصدر :منتدى الشروق الجزائري(تاريخ النشر: 2014/11/14، على الساعة 11.03)

ومن الجدول رقم**2-1** يتضح تنوع الموارد والثروات المادية بالجزائر.

توفر المساحات الزارعية الصالحة للاستثمار :تمتلك الجزائر مساحات زراعية من الممكن أن تكون قابلة للاستثمار وهذا تبعا للمؤهلات الرئيسية التي تتمثل في :[1]

-التنوع الكبير للأوساط الزراعية والمناخية؛

-استعمال ضئيل ومحدود للمواد الكيمائية؛

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا من جهة ,وتقاطع المصالح التي تعترض تطور الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى، أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلته يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي حيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :[2]

1-إقتصاد مديونية :مما سبق ذكره من معوقات وتقاطع للمصالح التي اعترضت تطور الاقتصاد الجزائري أدت هذه الأخيرة إلى جعل اقتصاد الجزائر اقتصاد مديونية وذلك على مر المراحل الزمنية المتعاقبة، حيث تركزت جهود كل الحكومات منذ الإستقلال على تسيير وا دارة أزمة المديونية والت يّ كانت تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، إذ أن مصادر التمويل لإنجاز المشاريع الانمائية الطموحة كانت في الغالب عن طريق المديونية الخارجية الأمر الذي إنعكس سلبا وأثقل كاهل الإقتصاد الجزائري

2-اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد :ان تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه ليس وليد أو حكرا على الاقتصاد الجزائري، لكن ومنذ استقلال الجزائر كان لتأثير هذه الظاهرة على دواليب وحركة التنمية والنمو الاقتصادي أثر كبير ونتائج وخيمة، فقد كانت إحصائيات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1988 من الأسرار التي وضعتها لدولة في طي الكتمان لما لها من حساسية مفرطة، إلى أن جاء اليوم الذي قرر فيه لوزير

[1] فوزية غربي،" **الزارعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، "(□سالة دكتو□اه ،جامعة قسنطينة، 2008) ، ص 253-290

[2] عبد الحق بوعتروس، قا□ة ملاك، **أثار تغيرات سعر الصرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27 ، جوان 2007 ، ص 208-210

الأول الأسبق آنذاك عبد الحميد إبراهيم وضع الجزائريين في صورة ما كان ينهش إقتصاد بلادهم من فساد منتشر خلف جهاز التسييير الاشتراكي؛ [1]

3- **الاقتصاد الجزائري من حيث الصادارت** :يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب% 95 ، من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة ,والتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف)من جهة ثانية، ألا وهي الدولار فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير.حيث يتم التصدير إلى دول معينة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان بنسبة أقل,والجدول الموالي يمثل تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال (2000- 2013) .

المطلب الثاني :**الإمكانيات النفطية للجزائر وواقع القطاع (قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري)**

يتضح بأن الاقتصاد الجزائري برغم توفيره على مؤهلات ومقومات بشرية كانت أو طبيعية إلا إن مصادر تمويله بقيت مقتصرة على قطاع المحروقات وما يدره من عوائد مالية رغم المحولات الجادة للحكومات المتعاقبة للمضي قدما نحو تجسيد إصلاح اقتصادي يكون كفيلا لإخراجه من بوقعة التخلف والتبعية

أولا : اقتصاد مبني على الريع

إن الاقتصاد البترولي يتضمن مجموعة من النشاطات الاقتصادية المتعلقة بايجاد وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية او بصورة متنوعة ومتعددة.

1- عائدات النفط والريع:

[1] : عما خيانة،**" تبييض الأموال....رحلة المال الفاسد، نحو الملاذات الآتية، يلجأ إليه الفاسدون للإفلات من المحاسبة"**، على الرابط: **www.elbilad.net**، (تاريخ الاطلاع 29 :ماس 2016 ، على الساعة)22:19 .

ان السمة الرئيسية للعائدات النفطية هي انها ليست نتيجة نشاط إنتاجي ومن ناحية اخرى فان استخدام هذا المورد هو أساسا موجه للاستهلاك الأجنبي بالمطلق والاستهلاك المحلي النسبي .[1]

2-عائدات النفط والدولة :يتم تحديد نوع ونطاق التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال حقيقة ان الدولة هي المالك الوحيد لاستغلال البترول والغاز ,وعند اتخاذ القرار على مستوى القطاع الخاص قد يوثر ذلك على كامل قطاع النفط(الموظفين، الموردين وعملائهم) وقد يتولد عن ذلك سلسلة من أثار الاتصالات الأكثر دينامكية مما يؤدي الى صعود وهبوط معدلات النمو الاقتصادي على عكس الوضعية التي تكون الدولة هي المالك الوحيد والمنتج فان صنع القرار يتم على مستوى الطبقة الحاكمة وفقا لاختياراتهم على حساب المستهلكين او المنتجين الخواص .اما على الصعيد السياسي فمرونة الدولة من اجل اجراء اصلاحات سياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الريع

أولا :التطورات التاريخية لقطاع النفط في الجزائر:

ان النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم الا ان بداية الانتاج الفعلي في الجزائر كانت سنة 1956 اذ بلغ انتاج ما يعادل 308,7 طن خلال 1956 وبعد الحرب العلمية الثانية برزت اهمية النفط كمصدر اساسي من مصادر الطاقة, ما جعل فرنسا تسعى الى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ومن ثم اكتشف حقل حسي مسعود والذي يعد من اكبر الحقول البترولية في الجزائر، فبعد الاستقلال اتجهت السلطات الى وقف نهب الثروة البترولية وثروات البلاد وكانت اهم خطوات هذا المشروع التالي :[2]

-إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات- سونطراك -في31 / 12/ 1964؛

-تأسيس الشركة المختلطة الجزائرية للكهرباء و الغاز سونلغاز

[1] صلاة بوجة ،" **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر "**(شهادة الماستر ، جامعة مستغانم،2012 -2013)ص27

[2] : وثيقة خاصة **بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** ، ماي ، 2006 عاى الرابط : **www.aopec.org**

-تامين جميع الشركات البتروكيماوية إضافة إلى قطاعات غير النفطية عام ؛

- .الإعلان عن تأميم المحرقات في1971

بالإضافة إلى العديد من الإجراءات ضمنت الجزائر بها نوعا من الاستقلالية في استغلال وتسيير مواردها الطبيعية وفق أطر قانونية دولية، وفي الآونة الأخيرة عرف قطاع المحروقات نشاطا مكثفا في مختلف الميادين(البحث، التنقيب، انتقال المحروقات ونقلها الخ) فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز العديد من المشاريع مثل مصفاة سكيكدة في مارس سنة 2005 وفي خضم هذه الخطوات عرف قطاع المحروقات خلال فترة (2000-2005) نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة الثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات .

ثانيا:الإمكانيات النفطية:

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة وهو ما سيبرزه في هذا الجزء من خلال التطرق الى القدرة الإنتاجية 15 الذي يبين الاكتشافات المحققة في قطاع - والاستكشافية لقطاع النفط

- **دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية**

ان المسيطر والمحتكر لقطاع المحروقات في الجزائر هي شركة سوناطراك والتي سعت منذ الاستقلال الى تحقيق أهدف إنتاجية تتماشى وطموحات الحكومات المتعاقبة بهدف الدفع بعجلة التنمية والنمو في الجزائر

ومن بين أهم الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها :[1]

1-إسترداد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية واستغلالها؛

2-إنشاء وتطوير وتقوية الصناعة البترولية في البلاد؛

3-تامين الروابط بين الصناعة البترولية الغازية وسائر الصناعات و النشاطات المكملة لها؛

[1] أنيسة بن□مضان، **دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي** (الجزائر :د□ هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص ص 233-235.

4-التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي, حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

5-تأميم النقل البري للبترول ذلك بصدور قرارات التأميم في إطار المرسوم التشريعي 71 -22 الصادر في في تاريخ12 -04-1971 (اي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وانهاء مبدأ الامتياز للشركات الاجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية؛ [1]

-6 تشجيع التنقيب وتوسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية وكذلك تسهيلات في ما يخص منهجية إبرام العقود[2]

من خلال هذه الأهداف للسياسية البترولية في الجزائر نلاحظ ان دور قطاع المحروقات يمثل المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية، حيث ان النموذج الذي انتهجته الجزائر في عملية التنمية نابع من الواقع الذي عايشته خلال السنوات الأولى الموالية لاستقلالها، وتميز هذا النموذج بإنشاء قاعدة إنتاجية تمتلك القدرة على تحقيق التكامل مابين القطاعات المختلفة، وبذلك أعطيت الأولوية إلى الشركات التي تقوم بدور ريادي في هذا الشأن والتي تعرف بالشركات المحركة ,في اصطناع الصناعة الثقيلة"سونطراك "والتي تهدف الى رفع قيمة الموارد الطبيعية الوطنية، وجر بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما تطوير الصناعات الميكانيكية والكيميائية

التي تعمل على تطوير قطاع الزراعة بمده بمختلف المستلزمات التي يحتاجها، وبالتالي فإن دور قطاع المحروقات في عملية التنمية يتمثل في تحقيق الأهداف الآتية :[3]

التعجيل في استرداد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها وطنيا و بطريقة مباشرة إذ يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الإيرادات المحققة من الصادرات اي من الريع البترولي خاصة والغازي؛

---

[1] عيسى مقليد ،" **قطاع المحروقات الجزائرية في□ل التحولات الاقتصادية** "(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر)، ص36

[2] - عبد العزيز وطبان " **الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985**(الجزائر لعاصمة :الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية)، 1992ص 151

[3] □ابح دغة ، محمد نجيب صحراوي " **قطاع المحروقات الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار "ENSP"** " (مذكرة ماستر، جامعة و□قلة، 2013)ص 29

المطلب الثالث :القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري

تطرقنا فيما سبق إلى أن الاقتصاد الجزائري، اقتصاد يعتمد أساسا على عوائد الفوائض البترولية بنسبة كبيرة قاربت في بعض الأحيان ال% 97 ، التي لطالما كانت مصدر التمويل الغالب مقارنة بباقي مصادر التمويل الأخرى خارج قطاع المحروقات، إلا أن هذه الاحتياطات النفطية وما تدره من عوائد مالية تبقى مصدرا قابل للنضوب من جهة، وكذلك قابلة للاستغناء عنها من جهة أخرى، وذلك لاحتمالية ظهور طاقات بديلة بإمكانها الحلول محل النفط ومشتقاته، من هذا المنطلق يجب أن نبين مدى واقع الارتباط وحتمية الزوال أو الانتقال إلى استغلال طاقات بديلة وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب .

اولا :تداعيات هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى.

إ ن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى وهو التخلي التدريجي عن أهم القطاعات و خاصة الزراعة و السياحة والصناعة، بحيث يصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة ,فالنمو السريع لقطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط كان له الأثر السلبي على نمو قطاع الزراعة و الصناعة) خارج المحروقات(، بسبب أن منتجات القطاع الزراعي والصناعي المحلى،ة وا إ كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطئ بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، و بالتالي فهو يستقطب العمالة بما يمنحه من أجور مرتفعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها [1]

ثانيا : مشكلة تآكل الريع النفطي و إنفاق عوائده.

إن الطبيعة النافذة للنفط باعتباره من المصادر غير المتجددة يحتاج إلى معالجة خاصة لمصادر التمويل خاصة بالنسبة للدول النفطية و إلزامية رسم سياساتها الاقتصادية المستقبلية، ففي الدول المصدرة للنفط ينظر إلى العائد

[1] : عيسى مقليد،" **قطاع المحروقات الج ا زئرية في□ل التحولات الاقتصادية**, "مرجع سابق، ص80

من بيع البترول على أنه مصدر للدخل وخاصة بالنسبة للجزائر ويحسب على هذا الأساس ضمن الحسابات والتقديرات الوطنية باعتباره دخلا ,لكن هذا المنهج يفتقر إلى حد بعيد للمنطق الاقتصادي، فالدخل يختلف عن الأصل أو رأس المال في أنه يمثل تيارا متجددا من السلع و الخدمات، أما إذا كان هذا الأصل غير متجدد فان أي استهلاك منه يعتبر تآكلا للأصل و إهدارا له .[1]

ثالثا :انخفاض الإيرادات النفطية و أثرها على التنمية و المتغيرات الاقتصادية

لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الاقتصادية على غرار الجزائر ومن أهم هذه الأسباب يذكر منها الآتي :[2]

1-**تذبذب عائدات النفط** :في الدول المصدرة للنفط يعتمد حجم الدخل الوطني، كما تعتمد موازنات الدولة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية وهذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط الحقيقية وعلى حجم إنتاجه و صادراته، وهذا الإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية و قدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي

2-**ضعف حلقات القطاع النفطي** :تشير الكثير من الدراسات إلى أن قطاع النفط في الدول المصدرة للنفط يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعها، حد ذاته يعتبر مشكل وعائق فيما يخص المداخيل المالية التي تخسر من جراءها الجزائر مبالغ ضخمة، نتيجة هذا النوع من المبادلات التجارية والمالية .بالإضافة إلى ما سبق ذكره يلاحظ جليا أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر أيما تأثر بانخفاض الإيرادات النفطية و هذا ما سنورده فيما يلي :[1]

---

[1] : يوسف خليفة اليوسف، **هل القطاع النفطي محرك التنمية أم معوق لها؟" تجربة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر .العلمي، جامعة الكويت، المجلد 32 ،العدد الأول، سنة 2004 ، ص16

[2] سمية مو□ي،" **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية :**د□اسة □الة الجزائر(مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009-2010)،ص186

إن انخفاض أسعار النفط و من ثم تراجع الإيرادات النفطية يترتب عنه ما يلي:

1-بالنسبة للتضخم :إن الانخفاض في الإيرادات النفطية يؤدي إلى الانكماش و يحول دون حدوث التضخم، لكن المشاهد في الدول المصدرة للنفط هو وجود اتجاه تضخمي في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم وحاولت الحكومات من جانبها تفادي مشكلة البطالة، ومع أن الواردات تنقص عما كانت عليه فإن جزء من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها و تتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

بالنسبة للاستثمار :إن انخفاض أسعار النفط خاصة بعد الارتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز النقائص التي كانت محجوبة، إذ أن الانخفاض الحاصل في الأسعار يبرز ثقل الأعباء المصاحبة لعمليات المرحلة السابقة و المتمثلة خاصة في تلك المواكبة لمختلف الاستثمارات و التي لم يتم تقديرها أو أسيء تقديرها في ظل السعر المرتفع، والملاحظ أن الانخفاض في إيراداته تؤثر بالدرجة الأولى على النفقات الاستثمارية بينما يكون الأثر محدود على الإنفاق الجاري و السبب هو أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب و أجور، الأمر الذي يجعل التقليل منها يتعارض مع متطلبات التنمية .

و يتضح أن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية أدى إلى اضطراب في الخطط التنموية والإخلال بها، و فقد الانسجام والتناسق فيما بين مكوناتها فيتم إيقاف بعض المشاريع قبل إتمامها بما يحمله ذلك من تكاليف ضخمة و إلغاء بعضها و عمل المشاريع الموجودة دون طاقتها و غياب التكامل اللازم لدفع عجلة التنمية قدما إلى الأمام

[1] دليلة □الع،" **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط :دراسة حالة الجزائر** "(مذكرة ماجستير جامعة الشلف،-2008-2009)ص 129

المبحث الثاني :الطاقات المتجددة والقطاعات الناشئة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري

تمهيد

يعتبر نضوب البترول بشقيه الطبيعي أو التقني، محدد أساسي في إدارة الفوائض البترولية لضمان التوزيع العادل لفوائده بين الأجيال، وتوريث الجيل القادم اقتصاد سليم، ومصادر دخله متنوعة،و ذلك عبر تطوير القطاعات غير البترولية التي يشكل قطاع البترول فيها نسبة كبيرة من الناتج المحلي" كحالة الجزائر"،وترتفع نسبة مساهمة إيراداته في الإنفاق الحكومي ويتحقق ذلك عن طريق استثمار فرص الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة، بهدف التحرر من التبعية لقطاع المحروقات من جهة واستغلال الطاقات المتجددة" غير الناضبة"، واستثمار الفوائض البترولية في تطوير قطاعات ناشئة تكون سبيلا للاستغناء الجزئي والمتدرج وعلى مراحل عن قطاع المحروقات من جهة أخرى، وذلك بتوفير كل الإمكانيات واستثمارها في قطاع السياحة والزراعة وبدرجة أقل في ال صناعة وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من موارد ومقومات وإمكانيات فلاحية كانت أو سياحية وما تمتلكه من فرص استثمارية للصناعات الغذائية، وهذا ما سيكون محور دراستنا في هذا المبحث ، إذ سنتطرق في مجمل التفصيل إلى ماهية الطاقات البديلة في الجزائر وأي القطاعات الناشئة التي يمكننا الاستثمار فيها وما هي أبرز المقومات وكذلك المعوقات التي تواجه قطاعي الزراعة والسياحة وكذا الصناعة، وفيما يلي عرض لأهم هذه التقسيمات:

المطلب الاول : الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة:الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي بتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات الغير المتجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها وإنتاجها[1].

إذن الطاقات المتجددة هي الطاقات المستخرجة من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد، أي الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تنفذ أو تزول" وبعبارة أخرى تعرف الطاقات المتجددة بأنها "عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغبر ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غبر محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وتتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي." الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي بتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات الغير المتجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها وإنتاجها ".

ثانيا: أهمية: الطاقات المتجددة:تكتسي الطاقات المتجددة أهمية بالغة في حياة البشر فهي طاقات غير ناضبة ومتجددة باستمرار لأن مصادرها مختلفة, وهي مصادر متجددة في الطبيعة وتبقى موجودة فوق الأرض ما دامت هناك حياة فوقها، وهذا عكس الثروة النفطية التي تتميز بأنها ثروة ناضبة وغير متجددة، خاصة إذا لم تستخدم استخداما عقلانيا، وما زاد من أهمية الطاقات المتجددة هو عدم أضرارها البيئية، فهي تتميز بالنظافة كما أنها تضمن حق الأجيال القادمة من الطاقة، وبالتالي فأهمية الطاقات المتجددة لا تنحصر في أهميتها الاقتصادية فقط,

[1] : عمر شريف،" **استخدام الطاقات المتجددة ودور ها في التنمية المحلية المستدامة :دارسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**(أطروحة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2006-2007)ص22

بل تتعداها إلى الاجتماعية و السياسة والبيئية، فهي بحق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعالم بأسره، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية: [1]

1- مصادر الطاقات المتجددة تعتبر مصادر طويله الأجل ومتجددة وكذلك مجانية وذلك لأنها مرتبطة على الخصوص بالشمس والرياح و المياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها، لذلك يتوقع أن تساهم في تلبية حاجيات الإنسان من الطاقة وبنسبة عالية.

2- تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة، بتوفير مردودات اقتصادية هامة فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها بالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود اقتصادي فعال خاصة على المدى البعيد، حيث أن مستخدم الطاقات المتجددة سوف يدفع مرة واحدة، ثمن تركيب الأدوات الخاصة باستغلال الطاقات المتجددة سواء كانت ألواح الطاقة الشمسية، أو توربينات طاقة الرياح أو الري أو أي طاقة أخرى، وبالتالي سيتم الاستغناء عن الدفع الدوري لفواتير الاستهلاك، ولا يتم صرف المال إلا في حالة الصيانة.

3- تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة و النائية، حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تحسين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة، وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق ويوفر على الدول تكاليف إيصال أعمدة الكهرباء أو أنابيب الغاز،

[1] عبد محمد طالبي، محمد سلال، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة البلث، 2008 .ص 205 ، جامعة قاصدي مرباح، ولقلة العدد06

-إن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا ,حتى أنها و في بعض الأحيان واعتمادا على المكان تكون التكلفة أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية، كانت بحدود دولار لكل كيلو واط / ساعة في 1980 وهي الآن بحدود (20 -30 سنتا) لكل كيلو واط ساعة؛

-إن إمدادات النفط والغاز والفحم، وكل مصادر الطاقة التقليدية من المرجح أنها ستزول يوما ما، ولكن إذا قمنا بإنشاء بنية تحتية لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة باستطاعتنا الاعتماد على طاقة جديدة لا نهاية لها.

-تتأثر البيئة تأثرا شديدا من خلال استخدام الطاقة التقليدية, فظهر ما يسمى اليوم بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة زيادة تركز الغازات في الغلاف الجوي وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعلى العكس من ذلك فلاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة، نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات وبالتالي فإن الاعتماد عليها كمصدر حقيقي للطاقة يساهم وبشكل كبير في تخفيض نسبة التلوث البيئي، ففي تقرير أصدرته شبكة سياسة للطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين، يقول بأن الطاقة المتجددة يجب أن تلعب دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغيير المناخي والتي تزداد خطرا يوما بعد يوم.

" ويرى تسافاد سيكي " الخبير الألماني بأنه يمكن للطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح أن تلعب دورا مهما في مجال توفير الطاقة وحماية المناخ مستقبلا " وهذا من خلال "الحد من الانبعاثات الغازية و الحرارية الصادرة وعواقبها الخطرة ."بالإضافة إلى ما سبق تتركز أهمية الطاقة المتجددة في أهمية بيئية وايكولوجية، كحماية كافة الكائنات الحية، وخاصة تلك المهددة بالانقراض وهذا لضمان التوازن البيئي بالإضافة إلى أنها تعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات بكافة أنواعها.

مصادر الطاقة المتجددة وخصائصها

.أولا:

المصادر و"الأنواع": تسعى كل دول العالم وخاصة الدول المستوردة للنفط قدما إلى الاستثمار، كل الاستثمار في طاقات تكون بديلة تغنيها عن قطاع المحروقات وذلك لما سيتم به هذا الأخير من تكاليف، تثقل كاهل الحكومات، لذا فقد سعت كل السعي للبحث عن مصادر طاقوية بديلة، تفرضها حتمية اقتصادية وتتمثل هذه المصادر في:

الطاقة الشمسية: إنّ استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تتركز عليها الأمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، وزاد الاهتمام بالطاقة الشمسية في السنوات الأخيرة لأنها طاقة جديدة ومتجددة، كما أنها تعتبر أنظف الأنواع وأقلها تأثيرا على المناخ العالمي، وعن ثراء الجزائر وقدرتها على الاستثمار في هدا الشأن صرح السيد كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول للاستشراف والإحصاء بشير مصطفى(أن الجزائر لديها 300 ساعة شمس سنوياً، وهو رقم قياسي من المنظور الإقليمي، كما أن الانتقال الطاقوي الذي شرع فيه عالميا يتطلّب المزج الطاقوي تحسّ بألبدء تطبيق ميثاق الطاقة الأوروبي 2050 الذي يعني سلوكاً طاقوياً "صفر كربون" والجزائر في موقع تنافسي قوي في جانب الطاقة الشمسية وإلى حد ما طاقة الرياح في الهضاب العليا وطاقة المياه (ساحل بـ1200 كلم)، والأمر يتطلب تفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ووضع قانون للاستهلاك والكفاءة الطاقوية).

الطاقة الهوائية: " طاقة الرياح " هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، وقد استخدمت منذ أقدم العصور، وذلك لأن الظروف التي عاشها الإنسان فرضت عليه أن يلجأ إلى مصادر الطاقة المتوفرة في الطبيعة وإخضاعها تلبية لاحتياجاته ووفق مستويات التكنولوجيا المناخية كالرياح التي فكر فيها الإنسان، واستعملها منذ الأزل.

الطاقة المائية: يعتبر الماء موردا أساسيا للحياة، كما تم الاعتماد عليه أيضا كمصدر للطاقة قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، فاستعملت مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير، وتشير التقديرات المستقبلية أن الماء سيكون مسؤولا عن زيادة الطاقة بخمسة أضعاف الطاقة الحالية مع حلول 2020.

طاقة الكتلة الحيوية: الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، إذ يعتبر وقود مشتق من كتلة عضوية لكائنات حية حديثة أو نواتجها العريضة الأيضية، مثل سماد الأبقار، ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80 % كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية، خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.

أما فيما يخص مدى قدرة الطاقات البديلة لإحلال محل النفط، فقد حاولت دول الغرب الصناعية طيلة حقبة السبعينات و الثمانيات من القرن العشرين، البحث عن بدائل جديدة للنفط لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال، حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلولها محل النفط لأسباب عديدة نلخصها فيما يلي:

– **السبب الاقتصادي:** أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة الأمواج والمحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد.

– **انعدام الفعالية:** حيث هناك بعض البدائل أثبتت أنها غير فعالة، وقد جرت بالفعل بعض التجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة، الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

– **انعدام الأمان:** البعض من البدائل غير آمن، ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية وقد أثبتت كارثة القرن العشرين "تشرنوبل" وكارثة "فوكوشيما" للقرن الواحد والعشرين، إن الطاقة

النووية مازالت وحشا مفترسا، لم يستطع الإنسان ترويضه حتى هذه اللحظة، وقبل "تشرنوبيل" وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي، وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى الناس في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة, وان ظلت حادثتي "تشرنوبيل و فوكوشيما" هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي و الاعلامي عليها.

–حماية البيئة: إنّ بعض مصادر الطاقة البديلة أصبح غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الناشطة من قبل رواد حماية البيئة، فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة، التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثا.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة: من بين أهم الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة بكل أنواعها ما يلي[1]:

– تخفيض كلفة الطاقة من أجل المجتمع أي على الصعيد الكمي البحث عن كيفية الحد من استهلاك الطاقة ضمن مستوى معيشي يرضي الجميع وعلى الصعيد الكيفي، حصر إنتاجها بأقل تكلفة ممكنة.

– تأمين ضمانات كافية لتوفير الطاقة، وذلك بعدم حصر الاهتمام بمصدر واحد وانما بتنويع المصادر المستعملة وبالتالي الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بها.

– تحسين هيكلة الميزان التجاري بقيمة إنتاج الطاقة انطلاقا من المصادر الأولية المتوفرة وطنيا وعالميا.

– حماية البيئة وتحسينها.

– وهذه الأهداف ليست متعلقة ببعضها البعض، وهي أحيانا متناقضة فالحد من كلفة الإنتاج، لا يعني الحد من العجز في الميزان التجاري والرغبة بتوفير الطاقة يمكن أن تساهم في الحد من التلوث حينا وفي زيادة أخطاره أحيانا

1: وزارة الطاقة و المناجم ،**" دليل الطاقات المتجددة"**، طبيعة 2007 ،ص

أخرى، وبفرض كل ذلك تعيين الاختيارات وتحديد سلم الأولويات، ذلك أن المسألة لبست ذات طابع تكنولوجي بحت أو اقتصادي، وا ٍنما تختلف معطياتها تبعا لاختلاف الدول، فالبلاد العربية تتميز بالغنى في مصادر البترول لكنها تعاني من جهة أخرى من مشاكل في لتسويق والتصنيع والتنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاهات في الأبحاث الطاقة المتبعة في بلاد أخرى كالولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تنسجم بالضرورة مع الضرورات. وبهدف تحقيق الأهداف سالفة الذكر عملت الجزائر على إنشاء عدة هياكل منها.

هياكل تطوير الطاقات المتجددة:

لقد عملت الجزائر منذ مدة على دعم وتطوير الطاقات البديلة لكونها الملاذ والمخرج الذي سيكونبديلا للطاقات الغير متجددة، حسب العديد من الدراسات لذلك فقد قامت بإنشاء عدة وكالات ووحدات تعنى بهذا الشأن من أجل تطويره ومنها على وجه الخصوص: [1]

1-مركز تنمية الطاقة المتجددة:أنشئ في 22 مارس 1988 ببوزريعة، كان دوره وضع برامج البحث الخاصة بتطوير الوسائل المتعلقة بالاستغلال.

2-محطة التجارب الخاصة بالوسائل الصحراوية العميقة: أنشئت في 22 مارس 1988، كلفت بترقية وتصنيع واختبار الوسائل الشمسية في الصحراء.

3-وحدة تنمية الوسائل الشمسية:أنشأت في 09 جافي 1988 مهمتها تنمية الوسائل الشمسية للاستعمالات الحرارية الضوئية الخاصة بالسكان والصناعة والفلاحة.

[1]- محمد□اتول ، محمد مدامي ، **الملتقى الدولي الأول حول " البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية و ترشيد استغلال الموارد في□ل التغيرات الإقليمية و الدولية "** ، جامعة الجلفة يومي 22/21 نوفمبر 2012

4-وحدة التنمية تكنولوجيا السيلكون: هي وحدة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مهامها ترقية وتنمية الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.

التحديات التي تواجه توظيف الطاقات المتجددة ومعوقاتها

لقد واجهت الطاقات المتجددة في الجزائر العديد من التحديات والمعوقات وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات [1]

أولا: التحديات التي تواجه توظيف الطاقات البديلة:

تتمثل التحديات التي تواجه الطاقات البديلة فيما يلي:

- عدم وجود إستراتيجية ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدام الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية التي ستنضب يوما ما ولن تفي بمتطلبات الدول العربية في المستقبل.

- غياب التشريعات والسياسات للاستثمارات التي من شأنها أن تحقق أهداف تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والقوانين التي من شأنها ضبط استنزاف الموارد الطبيعة التقليدية المستخدمة في توليد الطاقة.

- غياب التنظيم والتنسيق المؤسسي على المستوى الوطني والإقليمي للمشاريع التي تهدف للاستفادة من الطاقات المتجددة.

- عدم بروز دور الحكومات في تعزيز وترسيخ استخدام تقنيات الطاقات المتجددة، نظرا لاعتمادها أصلا وبشكل كلي على الطاقات التقليدية في مشاريعها المختلفة.

[1]- وز□ة الطاقة و المناجم ،" **نفس المرجع** "، ص 14

– ضعف دور القطاع الخاص في نشر تقنيات الطاقة المتجددة والمتمثل في عدم استثماره في مجال انشاء مصانع الصناعات الخفيفة ,القائمة على تجميع و تركيب الأجهزة التي توظف الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية وتوفيرها بسعر معقول للمستهلك ومن ثم إلى تصديرها في حالة الاكتفاء منها.

– ندرة بعض أنواع الطاقات المتجددة كالمياه وعدم ثبات البعض الآخر كالرياح، يحول دون استثمارها، ادى إلى ارتفاع تكلفة استخدام بدائل الطاقات التقليدية حاليا.

ثانيا: معوقات الطاقة المتجددة "البديلة"

تتمثل المعوقات التي تجابه نشر الطاقة المتجددة " البديلة" في الآتي:

أ–معوقات فنية: وتتمثل أهمها في: [1]

الفجوة التقنية و غياب الجانب المعرفي في الدول النامية على غرار الجزائر.

عوقات تسويقية و غياب تعريف المستهلك تطبيقات الطاقة المتجددة.

ب–معوقات تشريعية: تتمثل أهمها في:

فرض الضرائب الجمركية على معدات الطاقة المتجددة.

محدودية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مشروعات لإنتاج واستخدام الطاقة المتجددة.

قصور التمويل المحلي

عدم وجود استراتيجية ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدامات الطاقات.

[1]- محمد مصطفى خياط ،**"مشروع الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة"**، دراسة بتكليف من جامعة الدول العربية ، 2009

معوقات الطاقة المتجددة" البديلة"

تتمثل المعوقات التي تجابه نشر الطاقة المتجددة " البديلة "في الآتي:

أ -**معوقات فنية** :وتتمثل أهمها في :

- الفجوة التقنية وغياب الجانب المعرفي في الدول النامية على غرار الجزائر؛

- معوقات تسويقية وغياب تعريف المستهلك تطبيقات الطاقة المتجددة .

ب -**معوقات تشريعية** :تتمثل أهمها في:

- فرض الضرائب الجمركية على معدات الطاقة المتجددة؛

- محدودية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مشروعات لإنتاج واستخدام الطاقة المتجددة؛

- قصور التمويل المحلي؛

- عدم وجود إستراتيجية ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدامات الطاقات

المطلب الثاني :القطاع السياحي خيار استراتيجي

تعكس السياحة في البلدان المتقدمة والنامية مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب وذلك لماله من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية حيث أصبحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه على النفس لكل إنسان .والسياحة تعني انتقال الشخص من مكان إقامته إلى أي مكان أخر ولمدة قصيرة نسبيا ويقوم خلالها بالإنفاق من مدخراته ولا يهدف إلى تحقيق الربح من وراء هذا الانتقال، [1] أما جوبير فرويللر: يعرفها على أنها " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة الى الراحة وتغيير الهواء والى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة. [2] " أما الدكتور صلاح عبد الوهاب" فيرى إن السياحة هي مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغيرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية او حرفية . [3] "وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تأهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على مستوى العالم، إلا أن السياحة الوطنية تبقى بعيدة كل البعد على كما هو منتظر منها في تحقيق التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات وبالتالي فالقطاع السياحي هو قطاع جد استراتيجي والنهوض به حتمية لابد منها وذلك انطلاقا من مدى فعالية السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر.

اولا : واقع قطاع السياحة في الجزائر

يحتل قطاع السياحة موقعا في الجزائر وفيما يلي عرض لهذا القطاع:

أولا :المؤهلات السياحية للجزائر:

[1]- يسري دعبس، **التنمية السياحية المتواصلة**، (الأسكندرية :البيطاش سانتر للنشر والتوزيع، 2008)، ص 13

[2]- يحي سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد، 36 سنة 2013ص 97

[3]- خالد قاشي، **السياحة في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وتحديات التطور**، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد8 ، ماي 2013 ، ص2

تبلغ مساحة الجزائر 2.180.741 كلم 2 الأمر الذي يجعلها البلد الأكبر والأوسع إفريقيا وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال، وحتى تكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية استكشافية سياحية شاملة قمنا بالتركيز على النقاط التالية :

- المناطق الساحلية؛
- المناطق الصحراوية؛
- المقومات الحموية(الحمامات المعدنية)؛
- المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر؛
- الأقطاب السياحية في الجزائر؛
- المناحات السياحية في الجزائر .

1-المناطق السياحية : تتميز المناطق السياحية في الجزائر بتنوع ثري تراث الارث الثقافي والحضاري حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:

- المنطقة الساحلية للقالة وهي تحتوي على نظام بيئي غابي وبحري وثروات حيوانية؛
- خضيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل وفيها مناظر رائعة؛
- حضيرة تازة معقد القبائل المساحة البحرية لقزيرت؛
- الحضيرة الوطنية الشناوة وهي تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوى تيبازة .

2-المناطق الصحراوية :تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كلم 2 موزعة على 05مناطق كبرى في الجنوب هي ادرار، اليزي ، تمنراست ، تندوف ، وادي ميزاب وهي مناطق تمتلك مواقع

ومناظر رائعة للاكتشاف لذلك أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة وتميزت السنوات الأخيرة بتزايد السباح المتجهين نحو الجنوب للاستمتاع بالسياحة الصحراوية خاصة في الفترة جانفي وافريل[1] .

3-المقومات الحموية) الحمامات المعدنية :(ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف على المستوى القانوني من تمكين المستثمرين الخواص ENET المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد وهي موزعة كما يلي :[2]

136منبعا ذا أهمية محلية؛

55منبعا ذا أهمية جهوية؛

11منبعا ذا أهمية وطنية.

4-المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر :تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الاثرية وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق اثرية ضمن التراث العامي وهي وادي ميزاب، منطقة طاسيلي، حي القصبة بالعاصمة، تيبازة ، جميلة، وتيمقاد، قلعة بني حماد ولهذا وجب تركيز الجهود ورد الاعتبار وترقية التراث الثقافي .

5-الأقطاب السياحية في الجزائر :حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة أقطاب اجتماعية وسياحية هذه الأقطاب من الغرب إلى الشرق هي:

-القطب السياحي : وهران ، تلمسان ويشمل مناطق أثرية وتاريخية؛

-**القطب السياحي** : شرشال تيبازة ، الجزائر ، بومرداس، منطقة القبائل ويشمل قرى و مناطق طبيعية وشواطئ؛

القطب السياحي :عنابة، قالمة ، سوق اهراس ،تبسة، الطارف ويشمل الحضيرة الوطنية لمدينة الطارف واثار رومانية؛

[1]- الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني الأول□ول المقاولتية وتفعيل التسويق السيا□ي في الجزائر 22-23 افريل 2014ص5

[2]- بوبكر بداش، **مر جع سبق ذكره**، ص11

-**القطب السياحي** :الاوراس ، تيمقاد، قلعة بني حماد، بسكرة ، بوسعادة ويشمل اثار رومانية وجبال ومناظر طبيعية؛

-**القطب السياحي** :غرداية تيميمون ويشمل العمران الصحراوي وواحات النخيل ووادي ميزاب والقصور المعلقة؛

-**القطب السياحي** :التاسيلي ، الاهقار وهو عبارة عن متحف طبيعي وارث حضاري عريق وزاخر.

6-المتاحات السياحية في الجزائر :تسمح المساحات الطبيعية والرصيد الثقافي التاريخي والحضاري المتنوع عبر مختلف مناطق الجزائر بممارسة النشاطات السياحية التالية:

- السياحة الساحلية او الشاطئية؛
- السياحة الصحراوية (الاستكشافية)؛
- السياحة الصحية او المعدنية؛
- السياحة الثقافية او السياحة ذات الطابع الديني؛
- السياحة الرياضية والشبابية؛
- سياحة المؤتمرات والاعمال السياحية مثل : الصيد البحري والبري .

ثانيا :مشاكل القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة من اكبر القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول الغير بترولية كما ان بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد ورغم توفر الجزائر على إمكانيات سياحية عظيمة إلا أن حصة القطاع السياحي الوطني في الجزائر ضئيلة في الناتج المحلي الخام، [1]

[1]- عمر شريف، **السياحة ونظم معلومات التسويق السياحي لتفعيل التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي□ول اقتصاديات السيا□ة ودو□ها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 9-10 ما□س 2010 ص 4

ويرجع ذلك إلى جملة من لعوائق والمشاكل التي تقف أمام تطور هذا القطاع وتتمثل أهم المشاكل لقطاع السياحة في :[1]

- المشاكل الأمنية :يعتبر العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي فتدهور العامل الأمني خلال فترة التسعينات ساهم بدرجة كبيرة في تدهور القطاع السياحي وتأخره؛
- اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة والإدارة البيروقراطية وإهمال دور القطاع الخاص مما ساهم في تدهور القطاع السياحي وحرمانه من الاستثمار الوطني والأجنبي مما أدى إلى نقص الهياكل السياحية القاعدية
- إهمال مختلف البرامج التنموية الاقتصادية لقطاع السياحة واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد وبدلا من ذلك الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات؛
- صعوبة الحصول على العقارات الأزمة لإقامة المشاريع السياحية؛
- التأخر الاقتصادي والتكنولوجي اثر سلبا على تطور القطاع السياحي لان السائح يختار دائما الوجهة السياحية التي توفر له كل أسباب الراحة والترفيه فالسواح دائما بحاجة إلى شبكة منظمة للمواصلات والاتصالات؛
- غلاء أسعار النقل في الجزائر وخصوصا النقل الجوي؛
- ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحة كالديوان الوطني للسياحة ، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق وغيرهم؛
- تدهور مستوى الخدمات السياحية والتصرفات التي لا ترقى إلى المستويات الحضرية من طرف مستخدمي المؤسسات السياحية تؤدي إلى نفور الزبون ودفعه إلى الفرار من الجزائر بشكل كلي؛
- غياب تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات؛

[1]- ولـيد خير الدين، **اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**، (مذكرة ماجستر، جامعة محمد خيضر 2013/2012)ص 259-260

- تعقد الإجراءات الجمركية الإدارية فالسائح القادم للجزائر يصطدم ببيروقراطية كبيرة بدءا من عملية الحصول على التأشيرة إلى إجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة؛
- ضعف الجهاز المصرفي الوطني وانتشار السوق السوداء في التعامل بالعملة فالزائر إلى الجزائر وجب عليه أين يقوم بعملية الصرف وهذا عكس تونس والمغرب ومصر التي تحتوي على صرفات قانونية وتعمل وفق أسعار الصرف الدولية و هذا يؤدي إلى خوف السائح وبالتالي ضعف ثقته بالجزائر.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطاقات المتجددة في الجزائر

قطاع السياحة بدوره وكغيره من القطاعات كان له جملة من آثار سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية مست الاقتصاد الجزائري، وفيما ما يلي عرض لهذه الآثار:

أولا:الآثار الاقتصادية:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الإستراتجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و هذا باعتبار تنمية القطاع السياحي يحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، هذا من جهة أما من جهة أخرى فالقطاع السياحي يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة، وبالتالي فا لأثار الاقتصادية للقطاع السياحي هي اثأر كبيرة وبصماتها ظاهرة واضحة للعيان ومن بين هذه الأصناف نذكر منها :[1]

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول و الإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحيين إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة او من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد الفولكلورية للسائح، وتظهر الإحصاءات المتعلقة بالسياحة أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي % 38 من دول العالم ومن اكبر خمس مصادر لبقية الدول؛

[1]- يحي سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101

نقل التقنيات الحديثة والمتطورة :تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكن في جميع مرافقا وخدماتها السياحية وباستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقوي القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال؛

تشغيل الأيدي العاملة :يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب العمل حتى وان كانت موسمية وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل والحد من تنامي نسبة البطالة وبحسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية فقد بلغ عدد المناصب ؛ 420.000 لسنة 2012[1]

- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المنطق في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن فان هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن مما يؤدي إلى خلق مجتمعات حضارية جديدة وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع؛

تحسين ميزان المدفوعات :السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد . ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، حيث بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار وذلك سنة 2012 وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر[2]

ثانيا :الآثار الاجتماعية:

[1]- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية **www.mteit.com**

[2]- الديوان الوطني للإحصاء **www.ons.dz**

لم يكن مسئولو السياحة ولا علماؤها وخبراؤها يهتمون إلاّ بتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على التنمية السياحية إلا انه ومنذ حوالي عشرين عاما، [1] بدء هؤلاء يولون اهتمامهم لتحليل الآثار الاجتماعية المرتبطة بالفعل السياحي وقد تبين بان للسياحة اثأر اجتماعية كثيرة نكر منها ما يلي :

تساهم السياحة في تكوين شخصية الإنسان انفتاحه على مختلف الثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة ومنه تساهم في التكوين الفكري والعقلي السليم للفرد؛

- تساهم السياحة في تكوين أرضا خصبا لنمو اكبر قدر ممكن من الاحتكام الحضاري والاجتماعي للشعوب عن طريق الاختلاط بين ذوي اللغات والثقافات والبيئات المختلفة؛
- اتجاه المواطنين نحو السياحة يوفر لهم معلومات ثقافية عالية ومعلومات عامة يصبح بموجبها تفكير الإنسان واتجاهه يسير نحو الأفضل نحو تحسين العمل وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريس؛

ثالثا :إستراتجية تنمية القطاع السياحي وتحدياته.

يشكل القطاع السياحي في كثير من الدول المصدر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة وذلك لما يساهم به القطاع في تكوين الثروة وتوليد الدخل المستدام، ولكن هذا القطاع في الجزائر لم يلقى العناية الأزمة منذ الاستقلال وبالتالي كانت مساهمته محدودة من الاقتصاد الوطني لكن اليوم تحاول الجزائر إعطاء بعد جديد للقطاع السياحي في حدود ما يحتويه من إمكانيات وهذا بعد إدراكها بان الاقتصاد السياحي هو الأنسب للجزائر ليكون بديلا للموارد النابضة والمتمثلة أساسا في قطاع المحروقات.

أولا :إستراتجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر

لتحقيق وتفعيل وتجسيد عملية تنمية القطاع السياحي في الجزائر قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة . السياحية لإنفاق عام 2025 (م.ت.ت.س2025 SDAT)

[1]- □مد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، (الإسكند□ية :د□ الفكر الجامعي، 2007)، ص 137

1-**تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** : هو مخطط تم إعداده بناءا على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 09 جويلية 2006 يحدد إجراءات التشغيل والتكوين للجنة المركزية من اجل إعداد مشروع الخطة الرئيسية لتنمية السياحة، [1] وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2025والذي يقرر إعداده وتحديد معلمه بالقانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ى والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر ويعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير والمتوسط والطويل والذي يصل حتى أفاق2025

وبالتالي فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة قصد الارتقاء بها إلى درجة الامتياز وبالتالي فهذا المخطط يقدم التوجيهات الإستراتجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة لمجمل أنحاء البلاد، وفيما يخص أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في خمسة أهداف رئيسية وهي :[2]

جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي : وهذا من خلال تنمية هذا القطاع ليكون بدلا لقطاع المحروقات عن طريق المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى كميزان المدفوعات والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي؛ :

تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري: وهذا باعتبار أن استراتجيات التنمية السياحية الدائمة هي تلك التي تحترم التنويع الثقافي ويحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية؛ : التحسين الدائم لصورة الجزائر: وهذا من خلال إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن الجزائر بصورة عامة والسوق الجزائرية بصفة خاصة ضمن أفاق جعل منها سوق هامة وليست ثانوية تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين؛

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،□قم 65 ل 22□مضان 1427 ه الموافق ل 15 أكتوبر 2006 ، ص 25

[2]- **المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة الكتاب 01 تشخيص وفحص السياحة الجزائرية**، وز□ة تهيئة الاقليم والبيئة والسيا□ة، جانفي2004

ارتكاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات يتم إبجازها في الآتي: [1]

- ✓ الدينامكية الأولى: مخطط الجزائر كوجهة سياحية؛
- ✓ الدينامكية الثانية : الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛

ثانيا: تحديات قطاع السياحة في الجزائر:

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر بثبت أن هذا القطاع يوجه العديد من التحديات حتى يتحول إلى قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الاقتصادي، ويساهم في دعم النمو والازدهار الاقتصادي، وذلك تماشيا مع سعي الجزائر للخروج تدريجيا من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتنويع الاقتصاد الجزائري.

وانطلاقا من الوقائع السابقة يمكن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية ويتوجب على صناع القرار أخذها بعين الاعتبار منها:

1- **زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياح** :إن تطور قطاع السياحة في الجزائر يتطلب بالضرورة إن يكون من بين اهتمامات وأولويات السياسة الاقتصادية وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب وذلك من خلال :[2]

- ✓ بناء المنشاءات الأساسية والبني التحتية؛

[1] : الشريف بوفاس ، منصف بن خديجة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص9

[2] –مسعود بودخدوخ ، كريم بودخدوخ ، **تحديات قطاع السياحة في الجزائر**، مداخلة مقدمة □من اشغال الملتقى العلمي الدولي□ول السيا□ة □هان التنمية المستديمة جامعة سعد د□لب، يومي 24-25 افريل 2012

- ✓ عقد اتفاقات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها؛
- ✓ إنشاء مشاريع سياحية؛
- ✓ تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة .

2-تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع :تتعاظم أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أداءها، وعلى هذا الأساس فان تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر امرا ضروريا قصد النهوض بمستوى الخدمات والرقي به لمستوى العالمية من جهة وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذلك خلق ثقافة سياحية في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الأخر، والجزائر عملت منذ الستينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة ثم معهدي تيزي وزو والمعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة؛

3-تطوير البنى التحتية و المنشأت الأساسية :تثبت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير قطاع السياحة حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن ثمة توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح، ورغم ان الجزائر ومنه سنة 2001 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود ولازالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطوير قطاع السياحة في الجزائر .فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجز طاقات الاستقبال وعدم استجابة الكثير منها للمعايير

الدولية اما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خاصة النقل الجوي وبالتالي لابد من توسعة الموانئ والمطارات وتهيئة شبكات الطرق والسكك الحديدية خصوصا عن مختلف المناطق السياحية المعروفة؛

4-تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع : إن احتلال الجزائر للمرتبة 112 عالميا فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف اطر التنمية الرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الاقتصادي حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول

على التأشيرات لتجنب التأخير كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الاستثمارية؛ [1]

تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي :والتيّ تؤثر على توافد السياح ليس فقط المواقع السياحية وإنما لتشمل حتى الخدمات المرافقة التي تسم للسياح الأجانب بالاستمتاع بأوقاتهم وتجنب التعب وضياع الوقت والجهد وفي الجزائر فانه يسجل نقص كبير في هذا المجال وذلك من خلال1 :

- ✓ ضعف الخدمات المصرفية ضعف تكنولوجيا الإعلام ولاتصال التي تشهد تطورات كبيرة في العصر الحالي؛
- ✓ ضعف أداء وكالات السياحة والأسفار وعدم تكيفها للتطورات الدولية .

[1] Jenifer Blanke and the achiesa , **the travel and tourisme compétitive raporet** 2011 world economic from

المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي وتحديات الصناعة الغذائية في الجزائر

تمهيد

يّعد القطاع الفلاحي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية التّي وجب الاهتمام بها وذلك لان التطور لاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مرهون بواقع زراعتها لاسيما وأن غالبية السكان يعشون في المدن لذلك فالقطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الرئيسية التي يجب أن تحظي بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية تطور هذا لقطاع وحل مشاكله ودفع عجلة نموه من اجل تنمية الاقتصاد الجزائري ككل.

المطلب الاول: القطاع الفلاحي في الجزائر

اولا: الإمكانات والفرص المتاحة

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع اضافة لامتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية مكنتها من احتلال موقعا مرموقا من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، وهذا بدروه جعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الموارد

1- **الموارد المائية**: يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي[1]:

الموارد المطرية:رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 4.2 مليون كلم2لا أن 93%من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 %أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 %من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار3 بنسبة 92%

الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين مليار8.9 م3/ السنة و5.13 مليارم3/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 1.11 مليارم3 وأحواض الهضاب العليا على 7.0مليارم3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 6.0 مليار متر مكعب وُ تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2009 عددها المستغلة 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 5.7مليار متر مكعب. الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 000.60 بئر صغير، و90.000 ينبوعو23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار3/م

(1) □مد تي ،□مزة بالي،" **واقع وأفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة** ، "ملتقي وطني□ول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبر 1 –ديسمبر 2011 ، جامعة بسكرة،ص3

في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة بـ 2 مليار م/ 3 السنة والجنوب 5 مليار م/3 السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90في المئة 1.8مليار م/ 3 السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض،s حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية قدر بـ.75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيحة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم 2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

موارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلبة تقدر بحوالي 46.42 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 %من المساحة الزراعية الكلبة، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 (1980-2009)هكتار وتراوحت المساحة الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال– عامي 1983 و 2009 على التوالي، إذ تشغل المساحات الموسمية حوالي 50 %منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 000.926 هكتار بنسبة12.33%.

الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون عامل خلال 1980-2009 وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519 مليون عامل أي بنسبة93 %.

الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9مليار دولار خلال الفترة (1980- 2009)وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، وقدرة الزيادة ب 4.9مليار دولار حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 176 مليون دولار

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة عنق الزجاجة لبعث الأكسجين لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية، نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، وحسب ما ورد [1] في تقرير التنمية في العالم سنة 2008الصادر عن البنك الدولي،

ثالثا: البرامج والسياسات الحكومية في القطاع الفلاحي

أنفقت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ كبيرة ضخت من أجل إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2دينار مليار وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية87 -19 والذي يعتبر محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسوراً ا، بل تميز بأزمة عميقه

(1) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم : 2008 الزراعة من اجل التنمية**، واشنطن، ص08

وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي و إطارها العمراني، ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيًا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي:

برنامج الإنعاش الاقتصادي: تغطي الفترة2001- 2004 بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج

البرنامج التكميلي لدعم النمو: تغطي الفترة 2005 -2009 يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7مليار دج

البرنامج الخماسي 2014/2010 : بغلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دج.

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط استقرار النشاطات إعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجام مالية كبيرة

المطلب الثاني : الصناعة في الجزائر

بعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على تحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة هذا ما جعلها تعمل على وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية. فإستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي غير أن الوضع زاد حدة ولم تستطع تحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود. بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج وبالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية. فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي .كما أنها غير قادرة على استجلاب و استيعاب و تطوير التقنية الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الإيجابية، فالهدف يمكن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى

على تنويع هيكل صادرتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها والاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج .وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية .ومن هذا المنظور الجديد وجب التفكير في صياغة الإستراتيجية جديدة لانتعاش الصناعة الوطنية.

أولا: واقع الصناعة الجزائرية

إن تشخيص واقع الصناعة الجزائرية يتم خلال أهم نتائج التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والمتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت الفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه. فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا؟ وبما يتسم أداؤه؟

مميزات القطاع الصناعي: حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 %[1] من مجموع المؤسسات،أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية .غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضي لآليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي

(1) نصيرة قوﻳش، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 05 ، سنة 2008، ص 88.

تعتمد على تقليل التكلفة و الحفاظ على الجودة، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية

2- أداء القطاع الصناعي: يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال مايلي:

معدل النمو: إنّ الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي .حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006 ما يقارب 0.3 -% وان الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط فرع الفلين والخشب و الورق بمعدل 2.9 %وفرع أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر الصناعات المعدنية ، الحديدية، الميكانيكية ،الكهربائية و الالكترونية بمعدل 1.3 %بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاض شديد في الإنتاج .فقد سجلت الصناعات التحويلية معدل نمو سلبي يقدربـ 2.2%والصناعات الغذائية الزراعية معدل7.6-% والصناعات النسيجية معدل 14 -% والجلود والأحذية بمعدل15 -% ويعود تراجع الإنتاج الصناعي خلال هذه السنة إلى الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة والذي قدر ب2.7 %- وبالرغم من التحسن الملاحظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة 0.3 %على مستوى بعض الصناعات، إلا أن القطاع لم يتمكن من الاستدراك وبقيت النسبة سالبة.حيث عرفت الصناعات التحويلية نمو قدر بمعدل 0.9 %و الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية و الإلكترونية بنسبة 6.8 ، الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة 5.9 %و صناعة الخشب والفلين والورق بمعدل 4.1 %

مؤشر القيمة المضافة: عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود هام وهذا بالنسبة لجميع الفروع بينما عرف القطاع الصناعي الخاص نمو سريع للقيمة المضافة، حيث تضاعفت هذه الأخيرة خلال الفترة بين (1995-2000) وتشكل حاليا 3/1 من القيمة المضافة الصناعية ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، والى فقدان الصناعة العمومية من حصصها في السوق وا ٍ جمالا ارتفعت

القيمة المضافة للقطاع ككل إلى 171 مليار دج أي بنسبة 10%عن سنة 2003 تلخيصا لما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم ب% 39من رقم الأعمال

– قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها

–إنتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية وعدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال

*مردودية منخفضة، معدلات نمو متدنية جدا، إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية تبعية كبيرة لقطاع المحروقات عدم التنوع في الصادرات وضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا

ثانيا: سياسات إنعاش الصناعة: شملت مجموعة من السياسات يوجز أهمها في الآتي:

1.**سياسة ترقية الاستثمار**: تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة من أولويات صانعي السياسات .إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي و لتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء لذا تسعى الجزائر منذ فترة، كبقية الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري حيث يشير التقرير الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان " القيام بالأعمال " و الذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين

العمل، وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة حيث ركز التقرير على البطئ في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع اجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق وان المدة التي تتطلبها كل مرحلة للشروع في تجسيد المشروع هي24 يوما أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 21.5 % من قيمة الدخل الأولي للمشروع. وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار. لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة و نظاما تحفيزى للحماية من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار يعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله .فهي بذلك معنية بتقدم الإصلاحات الهيكلية سيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع والخدمات،وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال

- تعميم التكنولوجيات الحديثة و تحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية و تنويع الصادرات و يذكر أنه لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ، قد تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر06 -08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 من أجل تحسين النظام القائم وتنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على

-نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية

– إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسييرها لمطابقته والممارسات الدولية في المجال تقليص هام لمدة معالجة ملفات الاستثمار

–حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض

– كما تم اعتماد أعمال أخر بهدف تحسين مناخ الاستثمارات من أجل تقليص الآجال وتخفيض تكاليف العمليات وتسهيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات. ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من إجراءات لتحسين بيئة الأعمال توجز في الآتي:

– إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطاراتها الأجنبية

– مراجعة قانون الجمارك إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الالكترونية

–تخفيض التكاليف الجبائية و الاجتماعية إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير

– إعطاء منح وفقا لقيمة الاستثمار منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب

سياسة التأهيل:إنّ النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوربي، وتبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية و المصرفية كالشهادات

المصرفية ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول

- توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع

- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة العوامل المادية و غير المادية والبيئة والتكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم

- استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

التقييس و القياسة: يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق و الملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فمن الناحية التقنية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات" ايزو "9.000 " لمنظومة الجودة ، أو "ايزو"14.000 "لحماية البيئة يعني الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة. إن هذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها، من أجل تثبيت تعاملاتها ورفع حجم مبيعاتها و الثقة لابد أن تتوفر لدى زبائنها وموردیها على حد سواء، كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماج الاقتصادي لذا ووعيا من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قامت بوضع برنامج لمرافقة المؤسسات سنة 2000 يهدف إلى تنمية أو تطوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات " الايزو، وقد رصد

لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر ب 500 مليون دينار جزائري .وتبينا لحصيلة التالية لسنة 2005 نتائجا لمجهودات التي تبذل لهذا الغرض، فقد تحصلت 167 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الايزو9000وست مؤسسات على الايزو14.000 بينما يوجد 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الايزو 22000 المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية. كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوينورسكلة الإطارات. وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيزو أول مؤسسة تحصلت على الجائزة، تمثلت في مجمع "صيدال " للصناعات الصيدلانية سنة 2003 ، تلتها فيما بعد شركة الإسمنت لعين توتة سنة 2004 .كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيبا لهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية. غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية ، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية اذا أرادت الاستفادة من سياساتها الخاصة بالانفتاح الاقتصادي.

ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حماية علاماتها وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية، لكن ما يلاحظ هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر.

4.تطوير العنصر البشري: إنّ الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات و عصرنة الصناعات ،وفما يلي عرض لأهم الصعوبات التّي عانت منها الصناعة الحزائرية

– عجزا في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات

–نظام تكوينليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة، وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين

– تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين و التقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى

– تنويع قنوات التكوين إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين، ومطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق

– تثمين رأس المال البشري ، سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل و الإطار المعيشي

–نشاء مراكز التعليم و التمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا

المطلب الثالث : الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 % من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية. و تعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة و الخدمات و كما يظهر الشكل رقم (2-1)[1]

كما أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما و مساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم و تشتغل ما بين 50 % إلى 60 % من القوى العاملة في العالم .[2]

الشكل رقم (2-1) : توزيع المشاريع الصغيرة في المجالات الاقتصادية في أمريكا

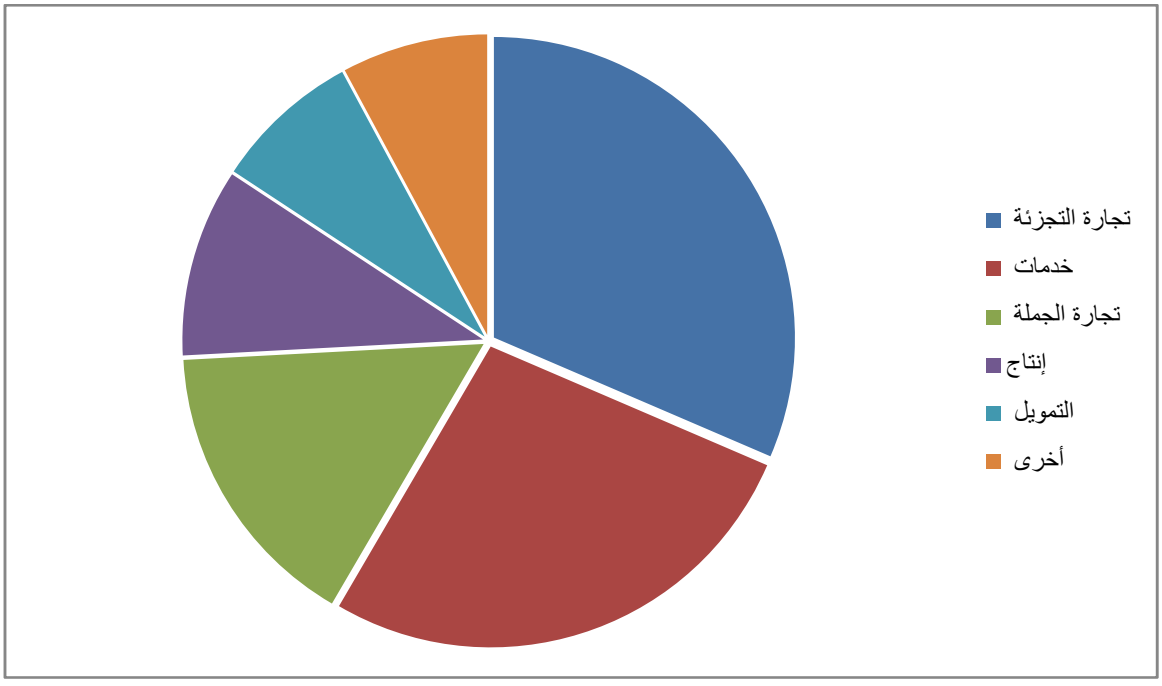

المصدر:ماجدة العطية ،إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،الأردن،2002،ص23.

[1]- ماجدة عطية ، مرجع سابق، ماجدة العطية ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى، دا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ،الأدن،2002،ص23.

- آيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس،2009،ص 275.[2]

يمكن للصناعات الصغيرة المتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، و هي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة ، و يمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي ، و يضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها ، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات و منه الحصول على العملة الأجنبية و بالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية .بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني و يساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات و لاسيما النامية منها .

و منه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التمية الاقتصادية و الذي يتمثل فيما يلي :

الفرع الأول: رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة و المتوسطة ، و نتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة و تنظيم العمل، و جميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، و هي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ، و من ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة ، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، و ذالك لأنه يتجاهل أمرا مهما و هو العلاقة بين رأس المال المستمر للعامل و الفائض الاقتصادي الذي يحققه ، و من ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، و مع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر و الفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، و من ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .[1]

[1]- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مداخلة في الندوة الدولية□ول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص:03.

و من ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذالك قادرة على إستخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر ، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 97 % من مجموع المؤسسات، و تساهم ب 31 % من القيمة المضافة الإجمالية، و في فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8% من مجموع المؤسسات و تحقق 46 % من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات، و تساهم ب 53 % من القيمة المضافة الإجمالية ، و في كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من 25 %من القيمة المضافة الإجمالية .[1]

الفرع الثاني : تنويع الهيكل الصناعي :

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج و توزعه على مختلف الفروع الصناعية، و ذالك نظرا لصغر حجم نشاطها و كذالك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات، و تعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها

الفرع الثالث : تدعيم التنمية الإقليمية :

تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية و الريفية و المدن الجديدة، و ذالك نظرا لإمكانية إقامتها و سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة و لا تشترط

[1] http://www.blog.saeeed.com/2011/03/contribution-petite-et-moyenne-entreprise-developpement-economique/. (20/06/2015)

تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير ، أو تكنولوجيا عالية، لذالك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، و التخفيف من مشاكل الإسكان و الثلوث البيئي.[1]

الفرع الرابع : معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من إنخفاض معدلات الادخار و الاستثمار، و تعمل أعمال المقاولة على علاج ذالك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة . بالإضافة إلى ذالك تساهم في علاج إختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، و تصدير السلع الصناعية، و نظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذالك تستغني عن استيراد التيكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة .[2]

الفرع الخامس: تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا و متزايدا في موازين مدفوعاتها و بصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة ، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم ، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير و المتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير .

و لتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال،[3]

[1]- ناصر مراد، **دور مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الندوة الدولية□ول المقاولة و الإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، خميس مليانة،الجزائر، 2007، ص:216.
[2]- نفس المرجع السابق ، ص : 217.
[3]- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، مرجع سبق ذكره،ص:04

خلاصة الفصل الثاني:

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،وذلك منذ الاستقلال إ ذ أعطت لهذا القطاع أهمية كبيرة، فكانت دائما ترصد له مبالغ ضخمة كانت على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى,و اعتمدت الجزائر على أموال الثروة النفطية في مختلف برامجها التنموية,وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يفقد توازنه لصالح قطاع المحروقات ، ولكن واعتبارا من سنة1986 وعند حدوث الانخفاض الحاد في أسعار النفط،اصطدم القائمون على شؤون الدولة الجزائرية بواقع مرير لم يتم تجاوز عقباته إلا من بعد عودة أسعار النفط للارتفاع ابتدءا من سنة 2000 ، وبالتالي نستنتج إن الاقتصاد الوطني يبقى مهددا وعلى طول الخط، إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، وخلصنا على أنه ووجوبا على الدولة أن تعطي عناية كبيرة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات .ولأننا في الوقت الحالي نعود الي نفس تبعات أزمة 1986 نظرا لانخفاض أسعار النفط ,وا ننا ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن كلا من القطاعات(الصناعي و الزراعي والقطاع السياحي) يمكن أن تكون بدائل حقيقية لقطاع المحروقات، وخلصنا في ختام دراسة هذا الفصل بأن الجزائر تملك في هذه الخيارات و الاستراتجيات كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق التنمية المستدامة.

فالقطاع الزراعي يمكن للجزائر من خلاله،أن تحقق نموا حقيقيا ومستمرا ،خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، وتوفر مخزون هائل من المياه الجوفية،والتي يتركز أساسا في المنطقة الصحراوية، إضافة إلى مقومات أخرى،

كذالك القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية ، لذلك أصبح تطويره هدفا رئيسيا للجزائر لما لها من إمكانيات صناعية كبيرة من أجل تحقيق معدل عال للنمو و خلق فرص كبيرة للعمل و ارتفاع لدخلها القومي.

ونفس الشيء بالنسبة للقطاع السياحي الذي تعتبر الجزائر من خلاله جوهرة البحر الأبيض المتوسط، فهي تحتوي على كل أنواع السياحة، من سياحة ساحلية بحرية إلى سياحة داخلية، وجبلية وسياحة صحراوية، إضافة إلى السياحة الحموية ، ولم يبقى على الجزائر حكومة وشعبا إلا استغلال هذه الخيرات التي أنعم الله بها علينا.

و في الأخير كان لابد من الاعتماد علي هذه البدائل للنهوض بالاقتصاد الوطني فلابد من رؤوس أموال لتمويل هذه القطاعات الناشئة.

الفصـــل الثالـــــث

الدراسة الميدانية

الدراسة التطبيقية : دراسة حول التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، باستهداف التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل.

التعريف بمشكلة البحث:

الدراسة تستهدف بحث مدى إمكانية تطبيق التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، باستهداف التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

- ✓ H_{01}: لا يوجد رغبة او توجه المقاولاتي لدى المستثمرين ؟
- ✓ H_{02}: لا يتوفر لدى المستثمرين الموارد المالية و المادية للقيام بالمشاريع ؟
- ✓ H_{03}: لا يتوفر بنية الاستثمار الاساسية للقيام بمشاريع جديدة ؟
- ✓ H_{04}: لا يوجد دعم حكومي لمرافقة المشاريع المقاولاتية ؟

منهج البحث : للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد على المزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و ذلك بإتباع الأسلوبين الوصفي والإحصائي المبني على تحليل استمارة بواسطة برنامج (spss version19).

مجتمع الدراسة: لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على مختلف شرائح المجتمع ،. حيث تم توزيع الاستمارات على عينة مكونة من(51) إفرد.

محاور الدراسة: لقياس مدى فهم لأهم التوصيات التي جاءت بها فقد تم الاعتماد على بناء استمارة شملت مجموعة الأسئلة المتعلقة بمحاور الاتفاقية, حيث تم توزيع هذه الأسئلة على (04) محاور رئيسية و هي:

- ✓ **المحور الأول**: التوجه المقاولاتي يتضمن (10) أسئلة
- ✓ **المحور الثاني**: المتطلبات المالية والمادية يتضمن (12) أسئلة

- ✓ **المحور الثالث:** البيئة المالية والاقتصادية يتضمن (12) أسئلة
- ✓ **المحور الرابع:** محور الدعم والمرافقة المقولاتية يتضمن (13) أسئلة

دراسة الوصفية للعينة المختارة للبحث:

1- تحليل عناصر عينة البحث:

تتناول الدراسة حول التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، باستهداف التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل،، و ذلك من خ ل أخذ عينة تمثلت من المجتمع و هي كالتالي:

البيانات الشخصية:

1- الجنس:

من خ ل دراسة عينة البحث المتكونة من (51) فرد اتضح لنا أن عدد الذكور 29 أي بنسبة 56.9% من حجم العينة الكلي في حين بلغ عدد الإناث 22 شكلوا ما نسبته 43.1% من المجموع الكلي لأفراد العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-1):توزيع أفراد العينة وفق عنصر الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتزايدة
الذكور	29	% 56.9	% 56.9
الإناث	22	% 43.1	% 100,0
المجموع	51	% 100,0	

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (3-1) يمثل توزيع افراد العينة حسب الجنس

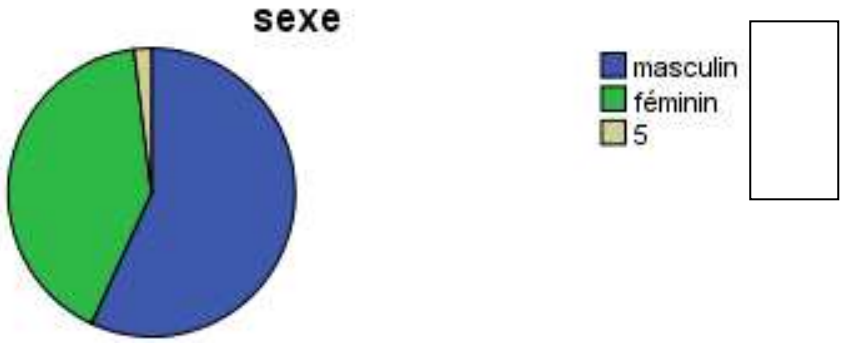

المصدر: من إعدادنا

2 – الشهادة/ المؤهل العلمي:

الجدول رقم (03-02): يبين مواصفات العينة حسب المؤهل العلمي

Diplom

		Frequency التكرار	Percent نسبة مئوية	Valid Percent	Cumulative Percent النسبة التراكمية
Valid	magistère تكليف	15	29,4	29,4	29,4
	doct دكتوراه	11	21,6	21,6	51,0
	bacبكالوريا	10	19,6	19,6	70,6
	Techمهندس	10	19,6	19,6	90,2
	mas/lis ماجستير	5	9,8	9,8	100,0
	Total مجموع	51	100,0	100,0	

المصدر:من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المتحصلين على شهادة الماجستير بلغت 29.4، أما المتحصلين على الدكتوراه فقد قدرت نسبتهم 21.6، في حين نجد نسبة 19.6 تشير لمن يحملون مؤهل البكالوريا وتقني سامي، أما أقل نسبة فكانت 9.8 للخبرة أو تكليف

الشكل رقم (03-02): يبين مواصفات العينة حسب المؤهل العلمي

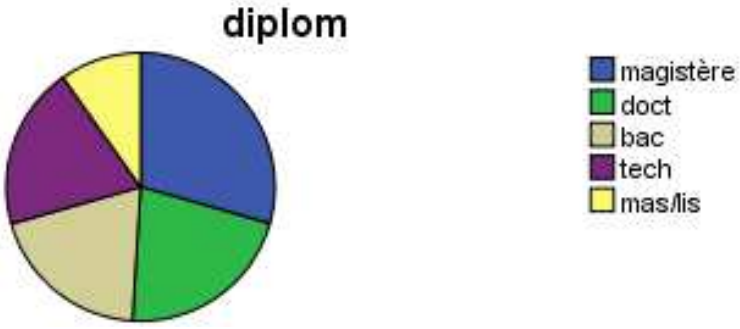

المصدر: من إعدادنا

3- الوظيفة أو مصلحة العمل:

الجدول رقم (03-03): يبين مواصفات العينة حسب الوظيفة أو مصلحة العمل

Profss

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	finance/coptabilité	13	25,5	25,5	25,5
	marketing	15	29,4	29,4	54,9
	Contrôle	9	17,6	17,6	72,5
	les moyens	7	13,7	13,7	86,3
	Gestion	7	13,7	13,7	100,0
	Total	51	100,0	100,0	

المصدر:من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

كانت تشير لمن يعملون في التسويق، أما 25.5 فتدل على من هم يعملون في المحاسبة والمالية، بينما بلغت نسبة العاملين في مصلحة المراقبة 17.6، ونسبة 13.7 كانت تشير لمن يعملون في مصلحة الإمكانيات والإدارة.

الشكل رقم (03-03): يبين مواصفات العينة حسب مصلحة العمل

المصدر: من إعدادنا

4- سنوات الخبرة والنشاط:

الجدول رقم (03-04): يبين مواصفات العينة حسب سنوات الخبرة والنشاط

Exp

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	moin de 5 ans	16	31,4	31,4	31,4
	entre 6 et 10 ans	15	29,4	29,4	60,8
	entre 11 et 20 ans	12	23,5	23,5	84,3
	superieur de 20 ans	6	11,8	11,8	96,1
	5,00	2	3,9	3,9	100,0
	Total	51	100,0	100,0	

المصدر:من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 31.4 من العامل خبرتهم أقل من 5 سنوات، ونسبة 29.4 دلت على العمال الذين خبرتهم ما بين 6 إلى 10 سنوات، بينما نسبة 23.5 كانت تشير للعمال الذين خبرتهم ما بين 11 إلى 20 سنة، أما نسبة 11.8 فكانت تدل على الذين خبرتهم أكثر من 20 سنة.

الشكل رقم (03-04): يبين مواصفات العينة حسب سنوات الخبرة والنشاط

المصدر:من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الدراسة الإحصائية :

بالاستعانة:

بسلم ليكارت الخماسي :

وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدمها على خيارات محددة ،ويتكون من من خمسة خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها. حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي:

مثل:

ضعيف جددا [١] ضعيف [٢] متوسط [٣] عال [٤] عال جدا [٥]

و باستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية و ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء الموظفين الذين شملتهم الاستمارة مع المتوسط المرجح للمقياس الخماسي المستخدم .

الجدول التالي رقم (03-5) يبين المتوسطات المرجحة:

المتوسط المرجح	البدائل
من 1 إلى 1.79	ضعيف جدا
من 1.80 إلى 2.59	ضعيف
من 2.60 إلى 3.39	متوسط
من3.40 إلى 4.19	عالي
من 4.20 إلى 5	عالي جدا

المصدر:من إعداد الطالبين

كما قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالأتي :

- ✓ **المحور الأول**: التوجه المقاولاتي يتضمن (10) أسئلة.
- ✓ **المحور الثاني**: المتطلبات المالية والمادية يحتوي على (12) سؤال.
- ✓ **المحور الثالث**: البيئة المالية والاقتصادية يحتوي على (12) سؤال.

✓ **المحور الرابع**: الدعم والمرافقة المقولاتية (13) سؤال.

1- خطوة رقم 1 : دراسة الموافقة سئلة ا ستمار

المحور ا ول : المتوسطات و ا نحرفات المعيارية

الجدول رقم (03-6): يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الاول

الرقم	التكرارات	المتوسط الحسابي	ا نحراف المعياري	درجة الموافقة
01	رغبة أداء الأنشطة المقاولاتية غير الوظيف العام	2.15	1.317	ضعيف
02	استق□لية العمل والقرار	3.07	1.246	متوسط
03	متابعة الأنشطة والعمليات	2.94	1.287	متوسط
04	حرية اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل	3.31	1.406	متوسط
05	وجود فكرة حول النشاط	3.41	1.430	عال
06	امت□ك خبرة وتكوين	3.23	1.408	متوسط
07	أهداف خاصة نفسية واجتماعية	2.74	1.440	متوسط
08	وجود إمكانيات ومؤه□ات المقاول	3.29	1.136	متوسط
09	الدافع والأثر الاجتماعي	3.09	1.537	متوسط
10	الحافز الاقتصادي والمالي	3.05	1.447	متوسط
	المحور الأول	2.83	0.822	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

ن□حظ الفقرة الأولى من المحور ضعيفة مقارنة حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.15) وتقع ضمن المتوسط المرجح ما بين (1.80 إلى 2.59) والذي يعني وجود أثر ضعيف أما الفقرات الأخرى فنجدها متوسطة ما عدا الفقرة الخامسة فهي تشير إلى أثر عال

المحور الثاني: المتوسطات و الانحرفات المعيارية

الجدول رقم (03-7) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	التكرارات	المتوسط الحسابي	ا نحراف المعياري	درجة الموافقة
11	الرأسمال المستثمر والدعم المالي	3.17	1.571	متوسط
12	التسليم في الوقت المحدد(%)	2.86	1.442	متوسط
13	الوقت المعياري-الموردون(عدد)	3.17	1.400	متوسط
14	الوقت المعياري-الإنتاج(عدد)	3.01	1.240	متوسط
15	التحكم في عمليات الإنتاج	2.98	1.348	متوسط
16	التحكم بعملية التسويق	2.88	1.275	متوسط
17	توفير المادة الأولية	2.29	1.404	متوسط
18	دوران المخون(عدد)	3.27	1.443	متوسط
19	التحسن في الإنتاجية(%)	3.15	1.461	متوسط
20	نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	3.25	4.434	متوسط
21	مصروفات بحوث والتطوير/المصروفات الكلية(%)	3.03	1.455	متوسط
22	الاستثمار في عدد المنتجات الجديدة والتدريب	3.23	1.266	متوسط
	المحور الثاني	3.20	0.872	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-7) أن كل فقرات المحور درجة موافقتهم متوسطة.

المحور الثالث: المتوسطات و الانحرفات المعيارية

الجدول رقم (03-8) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الثالث

الرقم	التكرارات	المتوسط الحسابي	ا نحراف المعياري	درجة الموافقة

23	تطور الإنتاج وتعدد الأسواق(%)	3.01	1.529	متوسط
24	مﻻئمة السياسة الاقتصادية والمالية(%)	3.45	1.269	عال
25	تطور القيمة المضافة لﻻستغﻻل(%)	3.31	1.378	متوسط
26	تطور قم الأعمال(%)	3.21	1.404	متوسط
27	العائد على الأموال الخاصة أو حقوق المساهمة(%)	3.17	1.337	متوسط
28	العائد على الاستثمار(%)	3.27	1.457	متوسط
29	توفير وتنافسية عروض العمﻻء والموردين (عدد)	3.35	1.383	متوسط
30	النصيب في السوق (%)	3.00	1.385	متوسط
31	المبيعات السنوية/ العميل الواحد	3.19	1.385	متوسط
32	العمﻻء المفقودين (عدد أو %)	3.50	1.347	عال
33	مؤشر رضا العمﻻء (%)	2.84	1.405	متوسط
34	مؤشر ولاء العمﻻء(%)	3.37	1.370	متوسط
المحور الثالث		3.19	1.053	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

ﻻحظ من خﻻل الجدول رقم (03-8) أن جل الفقرات درجة موافقتهم متوسطة ما عدا الفقرتين (24) و(

32) فدرجة موافقتهم عالية

المحور الرابع: المتوسطات و الانحرفات المعيارية

الجدول رقم (03-9) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمحور الرابع

الرقم	التكرارات	المتوسط الحسابي	ا نحراف المعياري	درجة الموافقة
35	دراسة الملفات المقدمة من المقاولين	3.21	1.375	متوسط
36	متابعة ملفات المشاريع	3.17	1.395	متوسط
37	تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف واضحة	3.25	1.309	متوسط
38	تقديم توجيهات تخدم مصلحة المقاول والمشاريع	3.41	1.314	عال

39	تحقيق المقاولاتية الاجتماعية ودعمها	3.23	1.436	متوسط
40	مساعدة في تخطي العراقيل عند تأسيس الإجراءات	3.25	1.494	متوسط
41	المرافقة في ميدان التكوين والتسيير	3.21	1.432	متوسط
42	تشر المعلومة عبر مختلف وسائل الاتصال	3.47	1.205	عالف
43	إتاحة فرص استثمارية متعددة ودراسات إستراتيجية متنوعة التخصص	3.31	1.348	متوسط
44	تعدد أوجه الدعم المالي والمادي والتقني	3.33	1.321	متوسط
45	تقديم خدمات الاستشارة التسيير والتسويق والتمويل	3.21	1.446	متوسط
46	استشارة إدارة الموارد البشرية	3.17	1.352	متوسط
47	دعم حالات الخسارة والترجع والأنشطة	3.62	1.310	عال
	المحور الرابع	3.42	0.850	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يتضح من خ□ل الجدول رقم (03-9) أن كل فقرات المحور درجة موافقتهم ما بين متوسطة وعالية

خطوة رقم 2 :

دراسة ا رتباط ما بين المحاور

الجدول رقم (3-10):يبين دراسة ا رتباط ما بين المحاور:

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور G
المحور الأول	1	0.132	0.181	0.181	0.610**
المحور الثاني	0.132	1	-0.005	-0.005	-0.029
المحور الثالث	0.131	0.118	1	0.151	0.225
المحور الرابع	0.181	-0.005	0.151	1	0.503**
المحور G	0.610**	-0.029	0.225	0.503**	1

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

ملاحظة: في حالة وجود علامة(**) أي وجود ارتباط قوي بين محاور الدراسة.

و في حالة وجود علامة(*) أي وجود ارتباط متوسط بين محاور الدراسة .

أما في حالة عدم و جود العلامة السابقة أي وجود ارتباط ضعيف بين المحاور المراد دراسة ارتباط بينها كما هو الحال مثلا في الارتباط ما بين فقرات المحور الثاني(0.029-) و الثالث(0.225) و ربما هذا راجع لعدم فهم فقرات هذين المحورين و الإجابة بعشوائية.

خطوة رقم 3 :

دراسة صدق و ثبات ا ستمارة:

لقد تم استخدام معادلة كرونباخ الفا (Alpha Cronbach's) للتأكد من صدق وثبات الاستمارة, حيث تم حساب معامل الثبات الكلي لجميع أسئلة الاستمارة و تم الحصول على نتيجة معامل الثبات الكلي لاستمارة والمقدرة بـ(0.771)، فين بلغت قيمة الصدق الذاتي (0.878)

خطوة رقم 4 :

اختبار الفرضيات :

- ✓ **اختبار التطابق كولجروف–سمرنوف (kolmogorov–smirnov Z)** : يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات محل الدراسة, ففي حالة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام فقط الاختبارات المعلمية أهمها (test T), أما إذا كانت عكس ذلك نطبق الاختبارات المعلمية.

يتم صياغة الاختبار على النحو التالي :

الجدول رقم (03-12): يبين نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة الحقيقي(sig)

محاور الدراسة	كولمجروف-سمرنوف	القيمة المعنوية sig
المحور الأول	1.177	0.125
المحور الثاني	1.016	0.253
المحور الثالث	1.069	0.203
المحور الرابع	1.426	0.034
المحور G	1.254	0.086

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يوضح الجدول رقم (03-12): نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة الحقيقي(sig) لغالبية المحاور أكبر من 0,05 أما المحور الرابع فهو أقل من 0.05، و هذه النتيجة المتحصل عليها تدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و يجب استخدام اختبار المعلمية.

الجدول رقم (03-13) يبين اختبار t-test محور الأول

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: آليات تحسين نوعية رؤوس أموال البنوك الجزائرية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الجديدة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	رغبة أداء الأنشطة المقاولاتية غير الوظيف العام	11.694	50	0.000
2	استق□لية العمل والقرار	17.637	50	0.000

3	متابعة الأنشطة والعمليات	16.320	50	0.000
4	حرية اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل	16.819	50	0.000
5	وجود فكرة حول النشاط	17.029	50	0.000
6	امتلاك خبرة وتكوين	16.405	50	0.000
7	أهداف خاصة نفسية واجتماعية	13.613	50	0.000
8	وجود إمكانيات ومؤهلات المقاول	20.698	50	0.000
9	الدافع والأثر الاجتماعي	14.133	50	0.000
10	الحافز الاقتصادي والمالي	17.318	50	0.000
المحور الأول		24.598	50	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

✓ H_{01}: لا يوجد رغبة او توجه المقاولاتي لدى المستثمرين ؟

الجدول رقم (03-14): يبين اختبار t-test محور الثاني

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: آليات تحسين نوعية رؤوس أموال البنوك الجزائرية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الجديدة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
11	الرأسمال المستثمر والدعم المالي	14.439	50	0.000

12		14.173	50	0.000
13	التسليم في الوقت المحدد(%)	16.000	50	0.000
14	الوقت المعياري-الموردون(عدد)	17.379	50	0.000
15	الوقت المعياري-الإنتاج(عدد)	15.779	50	0.000
16	التحكم في عمليات الإنتاج	16.143	50	0.000
17	التحكم بعملية التسويق	16.753	50	0.000
18	توفير المادة الأولية	16.202	50	0.000
19	دوران المخون(عدد)	15.429	50	0.000
20	التحسن في الإنتاجية(%)	5.350	50	0.000
21	نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	14.912	50	0.000
22	مصروفات بحوث والتطوير/المصروفات الكلية(%)	18.843	50	0.000
المحور الثاني		26.231	50	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

تبين مخرجات أعلاه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

✓ H_{02}: لا يتوفر لدى المستثمرين الموارد المالية و المادية للقيام بالمشاريع ؟

الجدول رقم (03-15): يبين اختبار t-test محور الثالث

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: آليات تحسين نوعية رؤوس أموال البنوك الجزائرية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الجديدة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
23	تطور الإنتاج وتعدد الأسواق(%)	14.098	50	0.000
24	ملائمة السياسة الاقتصادية والمالية(%)	19.408		
25	تطور القيمة المضافة للمستغل(%)	17.170	50	0.000

26	تطور قم الأعمال(%)	16.351	50	0.000
27	العائد على الأموال الخاصة أو حقوق المساهمة(%)	16.964	50	0.000
28	العائد على الاستثمار(%)	16.049	50	0.000
29	توفير وتنافسية عروض العمﻻء والموردين (عدد)	17.313	50	0.000
30	النصيب في السوق (%)	15.462	50	0.000
31	المبيعات السنوية/ العميل الواحد	16.469	50	0.000
32	العمﻻء المفقودين (عدد أو %)	18.606	50	0.000
33	مؤشر رضا العمﻻء (%)	14.448	50	0.000
34	مؤشر ولاء العمﻻء(%)	17.573	50	0.000
المحور الثالث		21.656	50	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

تبين مخرجات أعﻻه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

✓ H_{03}: لا يتوفر بنية الاستثمار الاساسية للقيام بمشاريع جديدة ؟

الجدول رقم (03-16): يبين اختبار t-test محور الرابع

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول: آليات تحسين نوعية رؤوس أموال البنوك الجزائرية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الجديدة	قيمة t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
35		16.693	50	0.000
36	دراسة الملفات المقدمة من المقاولين	16.252		
e37	متابعة ملفات المشاريع	17.756	50	0.000

38	تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف واضحة	18.540	50	0.000
39	تقديم توجيهات تخدم مصلحة المقاول والمشاريع	16.084	50	0.000
40	تحقيق المقاولاتية الاجتماعية ودعمها	15.553	50	0.000
41	مساعدة في تخطي العراقيل عند تأسيس الإجراءات	16.029	50	0.000
42	المرافقة في ميدان التكوين والتسيير	20.554	50	0.000
43	تشر المعلومة عبر مختلف وسائل الاتصال	17.543	50	0.000
44	إتاحة فرص استثمارية متعددة ودراسات إستراتيجية متنوعة التخصص	18.012	50	0.000
45	تعدد أوجه الدعم المالي والمادي والتقني	15875	50	0.000
46	تقديم خدمات الاستشارة التسيير والتسويق والتمويل	16.777	50	0.000
47	استشارة إدارة الموارد البشرية	19.762	50	0.000
	المحور الرابع	28.723	50	0.000

المصدر:من إعداد الطالبين با عتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

✓ تبين مخرجات أعه أن درجة المعنوية للمحور الأول sig<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.H_{04} : لا يوجد دعم حكومي لمرافقة المشاريع المقاولاتية ؟

يوجد دعم حكومي لمرافقة المشاريع المقاولاتية

خلاصة الفصل:

توصنا الى وجود التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصاد ،وهو ما يؤكد اشكالية البخث محل الدراسة، لكن دراسة الحالة في الجزائر كانت بدرجات متوسطة و ضعيفة حسب محاور الدراسة المسطرة

1- درجة موافقة المحاور كانت على الترتيب ضعيف ، متوسط ، متوسط، متوسط.

معدل الارتباط ما بين المحاور متوسط

معدل الصدق و الثبات 87.8

نتائج اختبار الفرضيات الاربعة موجبة :

H_{01}: يوجد رغبة او توجه المقاولاتي لدى المستثمرين

H_{02}: يتوفر لدى المستثمرين الموارد المالية و المادية للقيام بالمشاريع

H_{03}: يتوفر بنية الاستثمار الاساسية للقيام بمشاريع جديدة

H_{04}: يوجد دعم حكومي لمرافقة المشاريع المقاولاتية

الخـــاتمـــــــة

الخـــاتمـــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير دراسة المقاولاتية على الاقتصاد و خاصة الاقتصاد الجزائري فيما يخص التنويع الاقتصادي ، حيث اتضح ان المقاولاتية و ريادة الاعمال باعتبارها باستغلال الفرص المتاحة و تفعيل للإبداع و ابتكار و خلق المشاريع و القيمة المضافة و تجديد الانتاج و التنويع ، كلها عوامل أساسية لتمكين الاقتصادي من خلال تطوير الانتاج و المشاريع الصغيرة و المتوسطة و غيرها

وبرغم ما توفره المقاولاتية من فرص العمل وتحسين الاوضاع الاجتماعية،يبقى التعليم المقاولاتية عند المجتمع الجزائري بين متوسط و ضعيف لأنهم لم يتلقوا التعليم المقاولاتي .

حيث تمثلت اشكالية الدراسة في ما مدى مساهمة المقاولاتية و ريادة الأعمال لتحقيق التنويع الاقتصادي ؟ دراسة حالة الجزائر

وبهدف الاجابة على هذه الاشكالية كانت الفرضيات المقترحة ،و تم التوصل إلى النتائج التالية:

- المقاولاتية تصلح للتنويع و هذا ما تؤكده الدراسات السابقة و الواقع الاقتصادي المحلي و الدولي

- التنويع لا يقتصر على المقاولاتية و حدها بل تحتاج الى الدعم المقاولاتي و ما يعرف بلحاضنات الاعمال و المشاتل وما يعرف بالمرافقة المقاولاتية بإضافة الى البئة المالية و الاقتصادية و منظومة القوانين

- الاقتصاد الجزائري مؤهل للتنويع الاقتصادي بما يتميز من ثروات و مؤهلات مادية مالبة بشرية و طبعية و غيرها

قائمة المصادر و المراجع

الكتب بالغة العربية:

1- بلال خلف السكارنة، الريادة وادارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن

2- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1998

3- بن رمضان أنيسة ، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي** (الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)

4- بداش بوبكر ، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66ربيع اول2014

4- بن رمضان أنيسة ، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي** (الجزائر :دار)هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004

5 -سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة:أبعاد للريادة، دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2005

5- صلاح عبد القادر النعيمي، المدير القائد و المفكر الاستراتيجي فن و مهارات التفاعل مع الآخرين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الاثراء للنشر والتوزيع، عمان،2008

6- صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة و الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،2008

6- طارق عبد الحميد البدري، أساسيات علم إدارة القيادة، دار الفكر، عمان، 2002

7- ظاهرة كلالدة، القيادة الإدارية، دار زهران، عمان، 1997

8- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001

9- عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال :القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007

قائمة المذكرات :

1- حمزة لفقير ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة الماجستير ، جامعة بومرداس الجزائر،2009

2- سليمة سلام،**ثقافة المؤسسة و التغيير** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية علوم الاقتصاد و التسير،جامعة الجزائر،سنة2003 - 2004

3- سليمان ناصر "**قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات** " مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة، كلية علوم الاقتصاد و التسير جامعة المسيلة 2014

4- منيرة سلامي " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر** " مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة قاصدي مرباح– ورقلة– الجزائر

5- بورجة صارة ،" **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر** "شهادة الماستر ، جامعة مستغانم،2012-2013.

6- بلبوط عبد الرزاق ، بن الزاوي عبد الرزاق ،" **أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات النامية** "مداخلة في إطار الملتقى الدولي" سياسيات التمويل واثرها على الاقتصاد والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية " كلية العلوم الاقتصاد .والتسيير والتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير" جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2006

- **الكتب باللغة الفرنسية:**

1-Joseph Schumpeter (1926), Théorie de l'évolution économique : Recherches sur le profit, le crédit, l'intérêt

2-Mark Casson, An Entrepreneurial Theory of the Firm, University of Reading, March 30 1998.

3-Thierry VERSTRAETE, Entrepreneuriat: modélisation de phénomène, revue de l'entrepreneuriat, vol 1,N. 1, 2001.

4- DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui a la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002

المجلات و الدوريات:

1- نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية،الطبعة العربية2010

2- د .العقريب كمال" **تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي** " مجلة الاقتصاد الجديد العدد 10 ، المجلد 01،2014

المجلات و الدوريات بالغة الفرنسية:

1-sylvie sammut, l'accompagnement de la petite entreprise en création; entre autonomie, improvisation et créativité, les éditions de l'ADREG, (http://www.editions-adreg.net)

et le cycle de la conjoncture. Introduction, (Traduction française, 1935), Edition complétée le 18 avril 2002 à

مذكرات بالغة الفرنسية:

Mory siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la entrepreneuriale de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, francophone, Thèse pour l'obtention Québec, octobre, 2007

الملتقيات و المؤتمرات والمداخلات:

1-بركات ربيعة، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام: 08/07/06 أفريل 2010

2-بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006

3-خذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر،2013

4-سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل

5-عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر،2007

6- يوسف بودلة،عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل2012

النصوص القانونية:

1- الجريدة الرسمية الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/01 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في 2001/12/22 العدد 47.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54 ،مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر 2003 ،المادة 2 ،الصادر في 10 سبتمبر 2003

3- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42 ،مرسوم تنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000الصادر في 16 جويلية 2000

قائمة المواقع الالكترونية :

1-وقع وزارة السياحة والصناعة التقليديةwww.mteit.com

2-نعوش صباح ، الصناديق السيادية العربية " عنوقع الجزيرة **WWW.ELJAZZIRA.NET** (13/01/2016) vue a 22.36 pm.

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	إستبيان

استمارة التوجه والاداء المقاولاتي واستهداف التنويع الاقتصادي

أقدم لكم استمارة الاستبيان التالية المتعلقة بدراسة حول التوجه والأداء المقاولاتي للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، باستهداف التنويع الاقتصادي والتنافسية حول الاستثمار والتمويل.

مع تقدير واحترام الآراء التي يتم إبداؤها حول الاستمارة وأنها سوف تكون محل بحث وتحليل للاستفادة منها في الوصول إلى نتائج عملية.

أولا / بيانات شخصية ومهنية

الجنس

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

الشهادة / المؤهل العلمي

- ☐ تكليف / الخبرة
- ☐ بكالوريا/ تقني /تقني سامي
- ☐ مهندس /ليسانس / ماستر
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

الوظيفة أو مصلحة العمل

- ☐ الإدارة والتسيير والتخطيط
- ☐ المالية والمحاسبة
- ☐ المستخدمين والتكوين
- ☐ الإنتاج والتسويق
- ☐ المراقبة والتدقيق

سنوات الخبرة والنشاط

- ☐ اقل من 05 سنوات
- ☐ بين 6و10 سنوات
- ☐ بين 11و20 سنة
- ☐ أكثر من 20 سنة

ثانيا / المحاور	متغيرات القياس	التقييم				
		ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا
التوجه المقاولاتي	1. رغبة اداء الانشطة المقاولاتية غير الوظيف العام					
	2. استقلالية العمل والقرار					
	3. متابعة الانشطة والعمليات					
	4. حرية اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل					
	5. وجود فكرة حول النشاط					
	6. امتلاك خبرة وتكوين					
	7. اهداف خاصة نفسية واجتماعية					
	8. وجود امكانيات ومؤهلات المقاول					
	9. الدافع والأثر الاجتماعي					
	10. الحافز الاقتصادي والمالي					

المتطلبات المالية والمادية	11. الرأسمال المستثمر والدعم المالي					
	12. التسليم في الوقت المحدد (%) .					
	13. الوقت المعياري – الموردون (عدد) .					
	14. الوقت المعياري – الإنتاج (عدد) .					
	15. التحكم في عمليات الانتاج					
	16. التحكم بعملية التسويق					
	17. توفير المادة الاولية.					
	18. دوران المخزون (عدد) .					
	19. التحسن في الإنتاجية (%).					
	20. نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال					
	21. مصروفات البحوث والتطوير / المصروفات الكلية (%)					
	22. الاستثمار في دعم المنتجات الجديدة والتدريب					
البيئة المالية والاقتصادية	1. تطور الانتاج وتعدد الاسواق (%).					
	2. ملائمة السياسة الاقتصادية والمالية (%).					
	3. تطور القيمة المضافة للاستغلال (%) .					
	4. تطور رقم الاعمال (%).					
	5. العائد على الاموال الخاصة او حقوق المساهمة (%).					
	6. العائد على الاستثمار (%) .					
	7. توفر وتنافسية عروض العملاء والموردين (عدد).					
	8. النصيب في السوق (%).					
	9. المبيعات السنوية / العميل الواحد .					
	10. العملاء المفقودون (عدد أو %).					
	11. مؤشر رضا العملاء (%) .					
	12. مؤشر ولاء العملاء (%) .					
محور الدعم والمرافقة المقولاتية	دراسة الملفات المقدمة من المقاولين					
	متابعة ملفات المشاريع					
	تجسيد اهتمامات اصحاب المشاريع في اهداف واضحة					
	تقديم توجيهات تخدم مصلحة المقاولين والمشاريع					
	تحقيق المقاولاتية الاجتماعية ودعمها					
	مساعدة في تخطي العراقيل عند تاسيس الاجراءات					
	المرافقة في ميدان التكوين والتسيير					
	نشر المعلومة عبر مختلف الوسائل الاتصال					
	اتاحة فرص استثمارية متعددة ودراسات استراتيجية متنوعة التخصص					
	تعدد اوجه الدعم المالي والمادي التقني					
	تقديم خدمات الاستشارة التسيير والتسويق والتمويل					
	استشارة ادارة الموارد البشرية					
	دعم حالات الخسارة والتراجع الانشطة					

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بالجوانب التي يمكن عن طريقها إجابة على الإشكالية المطروحة وكذلك من أجل اختبار صحة الفرضيات التي انطلقنا منها، وذلك من خلال تلاثة فصول.

في الفصل الأول والثاني عرضنا الجانب النظري, والذي يتضمن الإيطار النظري للمقاو□تية و اقتصاد الجزائري

أما في الفصل الثالث فتمثل في دراسة تطبيقية

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال ، المقاو□تية ، ا□قتصاد الجزائري

Résumé :

Le but de cette étude est d'apprendre sur les aspects permettant de répondre au problème afin de tester la validité des hypothèses à partir desquelles nous sommes partis, à travers trois chapitres.

Dans les premier et deuxième chapitres, nous présentons l'aspect théorique, qui comprend le cadre théorique de l'architecture et de l'économie algériennes.

Le troisième chapitre est une étude appliquée

Mots clés: Entrepreneuriat, Economie Algérienne